تأثير متطلبات الرقابة الإشرافية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق

دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)

Impact of supervisory control requirements on the financial performance of Islamic banks in Iraq

Case Study: Islamic Cooperation Bank for Investment and Development for the years (2015-2018)

رغد كريم قاسم الوائلي raghadkqasim@gmail.com

أ. م. د. حمزة فائق وهيب الزبيدي **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** hamzah@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

نظرا للأهمية التي يكتسبها الجهاز المصرفي العراقي بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، فأنه يستوجب أن تكون هناك رقابة إشرافية فعالة على تلك المصارف، إذ أن الرقابة الإشرافية لها دور أساسي وفعال في تطوير وتقييم أداء المصارف، من خلال تطبيق الضوابط القانونية والقواعد المصرفية الهادفة للتأكد من سلامة مراكزها المالية وحماية أموال المودعين، وتحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي معا. جاء هذا البحث ليدرس ويقيم الأليات والأدوات التي يتبعها البنك المركزي العراقي في الإشراف والرقابة على تلك المصارف. لذا أستهدف البحث قياس نوع العلاقة وإتجاهها بين متطلبات الرقابة الإشرافية، والأداء المالي لعينة البحث والمتمثلة في مصرف التعاون الإسلامي، وأنطلق البحث من فرضية مفادها توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة الإشرافية والأداء المالي، وبإستخدام التحليل المالي والإحصائي لمتغيرات البحث، أظهرت نتائج التحليل والقياس وجود علاقات معنوية (طردية) بين مؤشرات متطلبات الرقابة الإشرافية ومؤشرات الأداء المالي، المتمثلة بـ (نسبة الرافعة المالية مع مؤشرات الربحية، نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة مع معدل توظيف الإئتمان النقدي إلى الودائع، نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة ونسبة الرافعة المالية مع معدل توظيف الإستثمارات إلى الودائع)، إذ كلما ترتفع نسب مؤشرات متطلبات الرقابة الإشرافية ترتفع معها نسب مؤشرات الربحية وتوظيف الأموال، وأوصى البحث بضرورة قيام مصرف التعاون الإسلامي بإستثمار الفائض من نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة وإستغلاله بالشكل الأمثل. وإيجاد السبل الملائمة لزيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية. فضلا عن ضرورة قيام مصرف التعاون الإسلامي بالعمل على تخفيض نسبة الإئتمان النقدي بما يتلاءم والنسبة المعيارية المتعارف عليها (٧٠%) كحد أعلى، للحد من مخاطر الإئتمان.

Abstract

Given the importance that the Iraqi banking system in general and Islamic banks in particular, there must be effective supervisory oversight of these banks, as supervisory oversight has an essential and effective role in the development and evaluation of the performance of banks, through the application of legal controls and rules. Banking aimed at making sure that its financial centers are safe, protecting depositors' funds, and achieving both monetary and economic stability. This research studied and evaluates the mechanisms and tools used by the Central Bank of Iraq in the supervision and supervision of these banks. Therefore, the research aimed to measure the type and direction of the relationship between the requirements of supervisory supervision, and the financial performance of the research sample represented by the Islamic Cooperation Bank, and the research was launched from the premise that there is a moral relationship of statistical significance between the requirements of supervisory supervision and financial performance, and using Financial and statistical analysis of research variables, The results of the analysis and measurement showed the existence of moral (exorcist) relationships between indicators of supervisory requirements and financial performance indicators, such as (leverage ratio with profitability indicators, capital adequacy ratio and liquidity ratios with cash-to-deposit employment rate, capital adequacy ratio Liquidity ratios and leverage ratios with investment-to-deposit ratios, as the higher the ratios of indicators of supervisory requirements, the higher the ratios of profitability indicators and the use of funds, The research recommended that The Islamic Cooperation Bank invest the surplus of capital adequacy, liquidity ratio and optimization. Find appropriate ways to increase risk-weighted assets both inside and outside the budget. In addition, The Islamic Cooperation Bank should work to reduce the cash credit ratio in accordance with the standard rate (70) at a maximum, to reduce the risk of credit.

المقدمة:

تبرز السلطة الشرعية للبنك المركزي العراقي بالرقابة والإشراف على المصارف بموجب التشريعات المنظمة لعمله، وتأتي أهمية الرقابة الإشرافية من خلال أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي العراقي في المحافظة على النظام المالي المصرفي، ومن أجل تلافي الأزمات والإضطرابات. حرص البنك المركزي العراقي ضمن إستراتيجيته المنفذة على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفي، تضمن إستقرار وسلامة النظام المالي فيها، وضمان كفاءته، من خلال تطوير قطاع الرقابة والإشراف ليؤهله على أن يكون قادرا على نقل الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي من منهج الرقابة بالإلتزام إلى منهج الرقابة المعتمد على المخاطر. لذا فإن هدف تطوير الصيرفة الإسلامية في العراق يعد جزءا أساسيا من محاور خطة البنك المركزي العراقي للأعوام (٢٠٢٠-٢٠١٦)، نظرا لأهمية المنتجات والخدمات الناتجة عنها في أسواق رأس المال، وتحريك السياسة النقدية غير المرتكزة على الفائدة، والتي تسهم في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ونتيجة إخفاق بعض المصارف العاملة في العراق وخاصة المصارف الإسلامية، جاء هذا البحث ليدرس ويقييم الأليات والأدوات التي يتبعها البنك المركزي العراقي في الإشراف والرقابة على تلك المصارف لتقييم الأداء المالي فيها، والكشف عن المخاطر المالية في وقت مبكر، من خلال إستخدام الأساليب الإحصائية التي أثبتت كفاءتها في إستخراج المؤشرات الرقمية التي تم الركون إليها في منهجية البحث.

أولا: منهجية البحث

١. **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في الكيفية التي يتعامل بها البنك المركزي العراقي مع المصارف الإسلامية في العراق، من حيث دراسة وتقييم الأليات والأدوات التي يتبعها في الإشراف والرقابة على تلك المصارف لتقييم الأداء المالي فيها.

٢. **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث من خلال بيان ماهية الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي، ومدى تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

٣. **أهداف البحث:**

أ. بيان الدور الذي يلعبه البنك المركزي العراقي كجهة مشرفة في تنفيذ الرقابة الإشرافية على المصارف الإسلامية.

ب. الوقوف على قدرة المصارف الإسلامية في تطبيق متطلبات الرقابة الإشرافية.

ت. بيان مدى إمكانية المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها.

ث. تحليل واقع نشاط والتطورات الحاصلة في مؤشرات الأداء المالي لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨/٢٠١٥).

ج. قياس علاقة الأثر بين متطلبات الرقابة الإشرافية والأداء المالي لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨/٢٠١٥).

٤. **فرضية البحث:** ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية والتي مفادها: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقابة الإشرافية والأداء المالي في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥).

٥. **مجتمع وعينة البحث:** يبلغ مجموع المصارف الإسلامية العاملة في العراق (٢٨) مصرفا، وقد إختارت الباحثة مصرف التعاون الإسلامي كعينة عمدية، كونه المصرف الوحيد الذي توفرت فيه البيانات الكافية للسلسلة الزمنية اللازمة لأغراض البحث.

٦. **منهج البحث:** إعتمد البحث على المنهج الوصفي في الإطار النظري، إستنادا إلى الكتب والبحوث والأطاريح، أما الجانب التطبيقي فقد إعتمد على المنهج التحليلي، من خلال التحليل المالي والإحصائي لمتغيرات البحث، وإستخدام الأساليب الإحصائية التي تساعد على تفسير العلاقة بين متغيرات البحث.

٧. **هيكلية البحث:** تمثلت هيكلية البحث بثلاث مباحث، المبحث الأول تناول منهجية البحث، في حين تطرق المبحث الثاني في الإطار النظري إلى الأطار العام لمتطلبات الرقابة الإشرافية والأداء المالي، أما المبحث الثالث فتناول الإطار التطبيقي للبحث المتمثل بالتحليل المالي والإحصائي لمتغيرات البحث، وقياس علاقة الأثر بين تلك المتغيرات للسنوات (٢٠١٥- ٢٠١٨)، فضلا عن إختبار فرضيات البحث، ومن ثم إختتم البحث بالإستنتاجات والتوصيات.

٨. **حدود البحث**

أ. **الحدود المكانية:** مصرف التعاون الإسلامي للإستثمار والتنمية، في محافظة بغداد.

ب. **الحدود الزمانية:** أمتدت الحدود الزمانية لموضوع البحث للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥).

٩. المخطط الفرضي للبحث

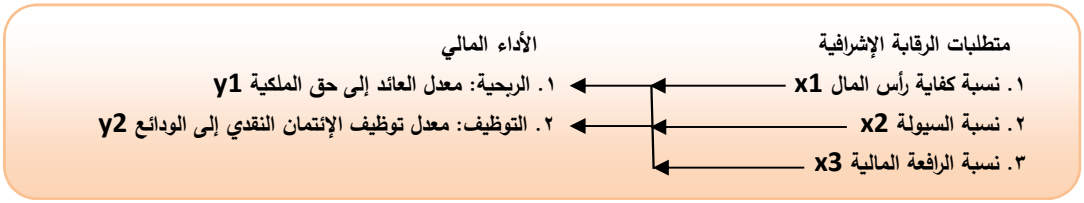

ثانيا: دراسات سابقة

١. دراسة (Adel Harzi, 2012)	
عنوان الدراسة	" The Impact of Basel 3 on Islamic banks: theorical study and comparison with conventinal banks". تأثير إتفاقية بازل٣ لمعيار كفاية رأس المال على البنوك الإسلامية و التقليدية.
طبيعة الدراسة	ورقة بحث تناولت (المعايير المالية) مقدمة إلى جامعة باريس.
هدف الدراسة	دراسة تأثير مقررات إتفاقية بازل٣ على البنوك الإسلامية والتقليدية.
أهم الإستنتاجات	إن إتفاقية بازل٣ قد فشلت في التمييز بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. نتيجة تطبيق نفس المؤشرات والمعايير التي تعتمدها البنوك التقليدية، وبما أن البنوك الإسلامية لاتعاني من نقص في السيولة، فإن ذلك يعني تعطيل نسبة أكبر من السيولة لم يتم تشغيلها وإستثمارها بالتمويل، لذا ينخفض العائد.
أهم التوصيات	التعاون بين لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، لتعديل هذه المقررات بما يتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

٢. دراسة (Ejoh, Ndifon, ٢٠١٤)	
عنوان الدراسة	The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria " تأثير كفاية رأس المال على الودائع وربحية البنوك في نيجيريا "
هدف الدراسة	تقييم تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك في نيجيريا (٢٠١١-١٩٨١)
أهم الإستنتاجات	تشير العلاقة الإيجابية بين كفاية رأس المال وربحية البنوك، أن البنوك ذات رأس المال الممتاز تعتبر أكثر أمانا، بالتالي تؤثر على ربحية البنك، فكلما أرتفعت نسبة رأس المال كان البنك أكثر ربحية.
أهم التوصيات	العمل على تعزيز جودة ونوعية رأس المال، بالشكل الذي يساعد في الحفاظ على الثقة بين البنوك وعملائها.

ثالثا: <u>الإطار العام للرقابة الإشرافية</u>

إن طبيعة العمل الذي تقوم به المؤسسات المالية والمصرفية، والدور الذي تلعبه في الساحة الإقتصادية، وحجم الأثر الذي تحدثه في البيئة الإقتصادية والإجتماعية، يحتم على الدولة أن تعطي الأهمية البالغة للرقابة على نشاطات تلك المؤسسات، وهذه الرقابة يتم تنفيذها على عدة مستويات وتشمل عدة جوانب في إطار مايعرف بالرقابة المصرفية.

١. تعريف الرقابة: تتمثل الرقابة في الضوابط والتعليمات لكل تصرف مالي أو إداري يتعدى أثره إلى الغير، وأن أي نظام مالي أو إداري لا تتوفر فيه رقابة منتظمة وفعالة، يعد نظاما ناقصا يفتقر لمقومات وجوده)عباس،٢٠١٢: ١٧(، وهي عملية تنظيمية، تتضمن وضع المعايير التي تحقق الأهداف التنظيمية، ومقارنة الأداء الفعلي مع المعايير، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. (Kinicki&W.2008:510)، وتقسم الرقابة من حيث مصدرها إلى قسمين هما: (Obert,1995,P;43)

أ الرقابة الداخلية: عرفت منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) الرقابة الداخلية بأنها "مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في أداء المؤسسة لضمان حماية الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الجهات الرقابية وتحسين الأداء. كما وأوردت (اللجنة الإستشارية للأعضاء المحاسبين) في بريطانيا أن "الرقابة الداخلية" تتمثل في (مجموعة أنظمة الرقابة المالية، ,المحددة من طرف السلطة العليا، بهدف التّمكّن من سير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وكفوءة، وإحترام السياسات الموضوعة، وحماية الأصول، وضمان صحة ودقة المعلومات المسجلة). (Renard ,2002,118)

يتضح مما سبق أن البنك المركزي العراقي يضع "مجموعة من التدابير والوسائل المادية والبشرية والمعنوية، التي يستخدمها في الرقابة على المصارف، عن طريق تحديد المسؤوليات وتقسيم المهام بين العاملين في المصرف، فضلا عن تحديد الإجراءات التي ينبغي على المستخدمين تطبيقها، للوصول أهداف منها: ضمان سلامة سير العمل بكفاءة وفاعلية، وضمان توفير معلومات صحيحة ودقيقة، وحماية أصول المصرف والتأكد من إستغلالها بالشكل الأمثل، وإحترام التعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي

والمنظمة لعمله، مما يؤدي إلى الحد من المخاطر المالية الناتجة عن نشاطه. وعليه قام البنك المركزي العراقي بإعداد صور للرقابة الداخلية وهي: (الركابي،٢٠١٨: ١١٦)

١) **الحوكمة المؤسسية:** أورد قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ في المادتين ٤٦ و٤٧ وصف الرقابة الداخلية بأنها إحدى مرتكزات الحوكمة. وقد أورد دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي، في المادة٢، الفقرة٢، تعريفا للحوكمة المؤسسية بأنها "النظام الذي يعتمد عليه المصرف في إدارته، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للمصرف وتحقيقها، وإدارة عملياته بشكل يضمن حماية مصالح المودعين، والإلتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرين، وإلتزام المصرف بالأنظمة الصادرة عن البنك المركزي وسياسات المصرف الداخلية، إذ يكون مجلس إدارة المصرف مسؤولا أمام البنك المركزي بمراقبة مدى إمتثال المصرف بالأنظمة من خلال التقارير التي يلتزم برفعها الى البنك المركزي.

٢) **مراقب الإمتثال:** أكدت تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ لتسهيل تنفيذ قانون المصارف في المادة ٧١، على مهام مراقب الامتثال، فهو (يعمل على تقييم مدى إلتزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة هذه السياسات والإجراءات وتجنب الاخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تعرض المصرف الى المخاطر المختلفة وبالتعاون مع الدوائر التنفيذية الاخرى في المصرف). (http://rasheedbank.gov.iq/remot.htm)

٣) **التدقيق الداخلي:** جهاز تقويمي مستقل ضمن تشكيلات المصرف ويعتبر أحد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها وطمأنتها على ان وسائل الضبط الموضوعة مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وللتأكد من حماية الأصول والأموال العامة والتحقق من اتباع موظفي المصرف للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم.(دليل تدقيق رقم٤، ٢٠٠٠: ٢)

٤) **مسؤول الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال:** أكد المشرع العراقي في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥، على المصارف، الخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي، بالإلتزام بالإبلاغ عن جريمة غسل الأموال، فقد نصت الفقرة خامسا/أ المادة/١٢، على (إبلاغ المكتب فوراً بأية عمليّة يُشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل أرهاب، سواء تمت هذه العملية أم لم تتم وعلى وفق نموذج الإبلاغ الذي يعده المكتب لهذا الغرض). (الركابي،٢٠١٨: ١١٨)، وقد عرفت المادة (١٤) من القانون المذكور مسؤول الإبلاغ هو الشخص المعين من الإدارة العليا لغرض الإبلاغ عن المعاملات التي يشتبه بأنها مرتبطة بغسل أموال وتمويل إرهاب.

يتضح مما سبق أن الجهة المسؤولة عن الإبلاغ، عبارة عن تشكيل إداري، ومسؤول الإبلاغ هو رئيس التشكيل الإداري، المنصوص عليه في المادة ١٤، والتي نصت على أن يستحدث في المؤسسات المالية تشكيل إداري خاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتولى متابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب الرقابة الخارجية: قضت الفقرة ثالثا من المادة ١١٠ من الدستور العراقي بأن ينبغي على الأجهزة الرقابية المختصة (رسم السياسة المالية، والكمركية، وإصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وإنشاء البنك المركزي، وإدارته).

على أن تكون تعليماتها أو أنظمتها الداخلية متوافقة وأحكام الإتجاه القانوني والتشريعي للدولة، بما في ذلك (الدستور العراقي، وقرارات مجلس الوزراء....)، فضلا عن القوانين الاخرى الواجب مراعاتها، والتي تقتضي قيام الأجهزة الرقابية بالمتابعة على تنفيذ الخطط الاقتصادية، وإتجاهات الأنشطة كالإستثمار والإنتاج وتوزيع الناتج المحلي والتمويل، للتأكد من تنفيذ الخطط المالية للدولة والخاصة بتمويل الأنشطة آنفة الذكر.(محمد، ٢٠١٣: ١١٦). وسيتم تناول الرقابة الخارجية من خلال رقابة البنك المركزي، ورقابة مراجع الحسابات الخارجي، ورقابة ديوان الرقابة المالية.

١) **رقابة البنك المركزي:** تخضع كافة المصارف العاملة داخل الدولة الى رقابة البنك المركزي في كل دول العالم، وتكون هذه الرقابة إجبارية حتمية، تبنتها التشريعات نتيجة الأزمات المالية، لذا يمارس البنك المركزي الرقابة على المصارف عن طريق:

- **الرقابة التوجيهية:** يلجأ البنك المركزي وبموجب الصلاحيات الممنوحة له، لإصدار تعليمات وتوجيهات، تعمل على تحسين الأداء في النظام المصرفي، وإستقرار النظام المالي.

- **الرقابة الرادعة:** نظرا للدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على إستقرار السياسة النقدية والمالية، والتنمية الإقتصادية، لم تكتف الأحكام القانونية بمنحة سلطة رقابية توجيهية، بل منحته سلطة في فرض العقوبات على المصارف المخالفة للتعليمات والتوجيهات، لحماية حقوق المودعين والمساهمين، وعدم زعزعة الثقة بالجهاز المصرفي. (الدوغجي، ٢٠١٢: ١١٥)

٢) رقابة مدقق الحسابات الخارجي: عرف نظام ممارسة مهنة المراقبة وتدقيق الحسابات العراقي رقم (٣) لسنة (١٩٩٩)، في المادة (١) منه "مراقب الحسابات أنه (شخص طبيعي أو معنوي مجاز بممارسة هذه المهنة بموجب النظام)، ويتم تعيينهم بقرار صادر عن الهيئة العامة للمساهمين، لأبداء الرأي في القوائم والبيانات المالية والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال والأوضاع المالية، وبيان ما اذا كانت منظمة وفق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية، وتعكس حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية، ومساعدة أصحاب المصلحة للإطلاع على كل مايجري في المصرف كوكيل عنهم، والتأكد من إمكانية الإعتماد على التقرير السنوي للمصرف الذي يشمل القوائم المالية.(الياور، ٢٠١٤: ٢٢٣).

٣) رقابة ديوان الرقابة المالية الأتحادي: هيئة مستقلة مالياً وإدارياً له شخصية معنوية وأعلى هيئة رقابية مالية يرتبط بمجلس النواب يمثله رئيس الديوان او من يخوله، وتشكيلاته (المجلس، رئيس الديوان، نواب الرئيس، دوائر الديوان) (المادة ٥، قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١، لسنة ٢٠١١)، وأشارت المادة ١٩ من القانون المذكور إلى مهام الديوان هي:

– رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات من خلال (فحص وتدقيق معاملات الإنفاق العام للتأكد من سلامتها وعدم تجاوزها الإعتمادات المقررة لها في الموازنة، وإستخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، وعدم حصول هدر او تبذير او سوء تصرف فيها وتقويم مردوداتها).

- فحص وتدقيق معاملات تخمين جباية الموارد العامة للتأكد من ملائمة الإجراءات وسلامة تطبيقها.
- أبداء الرأي في البيانات المالية وتقارير نتائج الأعمال والأوضاع المالية للجهات الخاضعة للرقابة وبيان ما اذا كانت منظمة وفق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية المعتمدة وتعكس حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية، في المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية وما يتعلق بها من أمور تنظيمية وفنية.
- تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة للدولة والالتزام بها، وأجراء التدقيق في الأمور التي يطلبها مجلس النواب.(المادة ٢٠، قانون ديوان الرقابة المالية (٣١)،٢٠١١)

٢. تعريف الرقابة الإشرافية: هي الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف، بواسطة اجهزة فنية متخصصة وبوسائل مختلفة، وتنبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص وقانون المصارف (عبد الله، ١٩٨٧: ٣٤١)، هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تنتهجها أو تتخذها السلطات النقدية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية للوصول إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية ويحافظ على حقوق المستثمرين والمودعين، بالتالي قدرة الدولة والثقة بأدائها (الإمام والشمري، ٢٠١١،٣٨٥)

يتضح مما تقدم أن الرقابة الإشرافية هي مجموعة الضوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيد نشاط المؤسسات المالية والمصرفية، لتحقيق الإستقرار النقدي، والحفاظ على سلامة المراكز المالية لهذه المؤسسات، توصلا إلى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الإقتصادية وحماية لمصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم.

٣. أشكال الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي

أن الرقابة الإشرافية على المصارف لها عدة أشكال منها: (الصيرفي،٢٠٠٨: ٣٣١)

أ. **رقابية احترازية أو وقائية:** تهدف إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف الى أدنى حد، وكشف الضعف في الأداء المالي والاختلالات عن طريق نظام الإنذار المبكر.

ب. **رقابة الأداء:** يقوم البنك المركزي بالرقابة على أداء المصارف عن طريق البيانات والتقارير التي تلتزم المصارف بإرسالها إلى البنك المركزي دوريا، والتي تبين وضع المصرف ومركزه المالي.

ح. **الرقابة الحمائية:** تهدف إلى تقديم الدعم للمصارف عند تعرضها لأية أزمة من خلال مؤسسات حماية الودائع، التي تهدف الى حماية صغار المودعين، وبالتالي زيادة الثقة في الجهاز المصرفي.

٤. أهداف البنك المركزي من الرقابة والإشراف على المصارف: يمكن تلخيص تلك الأهداف بالآتي: (ميرزا، ٢٠١٨: ١٩)

أ. حماية ودائع الجمهور وحقوق المساهمين في المصارف، وتسديد الإلتزامات بمواعيدها.

ب. تحليل وتقييم الوضع المالي للتأكد من سلامة المركز المالي والأداء المالي لكل مصرف.

ت. العمل على مراقبة الإئتمان المصرفي كما ونوعا، وتوجيه الإستثمارات لتمويل مشاريع التنمية.

ث. المحافظة على إستقرار وثبات الجهاز المصرفي، بهدف إستمرار تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

ج. التأكد من إلتزام المصارف بالتشريعات المصرفية التي تحكم السياسة النقدية، بهدف ضبط الأداء المالي.

ح. إمكانية الوقوف على نوعية الموجودات وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها، للتنبؤ بإحتمال حدوث الأزمات كتعثر السيولة أو الإئتمان. (عبد النبي،٢٠١٠: ٤١-٤٣)

٥. إجراءات البنك المركزي العراقي في تنفيذ الرقابة الإشرافية

أوردت الفقرة (ط)، المادة (٤) من قانون البنك المركزي العراقي الصلاحيات المطلقة للبنك المركزي العراقي في إصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف عليها كما هو منصوص عليه في هذا القانون وفي قانون المصارف. فيقوم البنك المركزي العراقي وفقا للقوانين المنظمة له، بالرقابة على المصارف في العراق، ويضع القواعد العامة للإشراف عليها، والمتمثلة بـ (تسجيل المصارف، تحديد مجالات عمل المصارف، إلزام المصارف باتباع قواعد الحذر، تفتيش المصارف، دراسة تقارير مراقبي الحسابات) (عبد النبي، ٢٠١٠:٤٩)، ولكي يتمكن البنك المركزي العراقي من تنفيذ مهامه لابد من مراعاة: (عبدالله، ٢٠٠٩: ٤٤٠)

- التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بالنزاهة والثقة والخبرة الكافية لأداء أعمالهم.
- التأكد من كفاية رأس المال التنظيمي، والإحتياطيات، والمخصصات، والسيولة ضمن النسب المعيارية المحددة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة، لتسديد الإلتزامات ومواجهة المخاطر.
- التأكد من الوضع المالي للمصرف، ومدى كفاءة السياسة الإستثمارية والإئتمانية التي يتبعها، لمواجهة الإضطرابات المحتملة، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك.
- التأكد من نوعية الإئتمان وتصنيفاته وضماناته، فضلا عن جودة الموجودات لدى المصرف، والتخصيصات الكافية لمواجهة النقص في تلك الموجودات مثل (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)، ومتابعة القسم القانوني لتحصيل تلك الديون.
- التأكد من وجود أنظمة داخلية كنظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وتبادل المعلومات، وتحقيق الضبط الداخلي لمواجهة الصعوبات.

٦. الشروط المسبقة للرقابة الإشرافية الفعالة

تستند الرقابة الإشرافية الفعالة إلى عدة شروط: (إسماعيل، ٢٠١٦: ٦)

أ. سياسات إقتصادية كلية سليمة ومستدامة: تعد السياسات الإقتصادية الكلية السليمة الأساس لإستقرار النظام المالي، ومنها (السياسة المالية والسياسة النقدية)، وقد تختل الموازين في تلك السياسات كإرتفاع الإنفاق الحكومي وحجم الإقتراض، والزيادة المفرطة في حجم السيولة أو نقص السيولة، مما يعيق تنفيذ الرقابة الإشرافية الفعالة وعدم إستقرار النظام المالي.

أ. (صندوق النقد العربي،٢٠١٤: ٢٥-٣٠)

ب. إطار وخطة عمل تستهدف سياسة الإستقرار المالي وبإشتراك الأطراف المعنية: نظراً للأثر المتبادل والتداخل فيما بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي والمصارف، لذا ينبغي وضع إطار واضح للرقابة الاحترازية وسياسة الإستقرار المالي. ويحدد هذا الإطار السلطات الرقابية المسؤولة عن تحديد المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، وتطبيق سياسات ملائمة، بالتنسيق والتعاون فيما بين الأطراف ذات الصلة. (سي أحمد،٢٠١٧: ١٢)

ت. بنية قانونية أساسية وتنظيمية: تتوقف عملية الرقابة الإشرافية على الأمور وهي (قوانين الأعمال، كقانون الشركات، وحماية المستهلك، سلطة قضائية فعالة ومستقلة، قواعد محاسبية متقدمة، أنظمة فعالة وآمنة للمقاصة وتسوية المدفوعات، مكاتب كفوءة للإستعلام الانتمائي، لتوفر قاعدة بيانات إئتمانية عن المقترضين لتقدير حجم المخاطر وتقييم الأداء).

ث. إطار عمل لإدارة المخاطر والتصحيح والتصفية للمصارف المتعثرة: نظرا لوجود التفويض والدعم القانوني للجهات ذات الصلة والمتمثلة بـ (ديوان الرقابة المالية الإتحادي، وزارة المالية، البنك المركزي) وغيرها، لتصفية المصارف التي يتعذر إستمرارها، لذا لابد من التكامل والترابط والتنسيق بين مؤسسات الدولة لتبادل المعلومات السرية فيما بينها، والتعامل مع أوضاع التصفية والتصحيح وإدارة المخاطر حين وقوعها. (صندوق النقد العربي،٢٠١٤: ٢٥-٣٠)

ج. مستوى ملائم من الحماية للنظام المالي: أعطى البنك المركزي العراقي الأهمية والأولوية لإتخاذ الإجراءات الوقائية والرادعة للحد من المخالفات، والعمل على تطبيق مقررات لجنة بازل (١،٢،٣)، فقد ألزام المصارف بإستحداث وحدات لإدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال، وتنفيذ قرار زيادة رؤوس أموال المصارف إلى (٢٥٠) مليار دينار، فضلا عن متطلبات الضبط الداخلي لتحسين الأداء. (إسماعيل، ٢٠١٦: ٦)

ح. إنضباط السوق الفعال: يهدف إنضباط السوق إلى دعم وتعزيز العمليات المتعلقة بضبط وتنظيم السوق، وإدارة المخاطر، ودعم الإستقرار المالي من خلال تدعيم الإفصاح والشفافية، وتعزيز قدرة المشاركين فيه من خلال إلزام المصارف بالإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية التي تعكس وضع المصرف الحقيقي، وتتيح للمتعاملين مع المصارف والجهات الرقابية تحليل وتقييم الأداء المالي. (John et al,2007:625)

٧. أدوات البنك المركزي العراقي في الرقابة والإشراف على المصارف

يمارس البنك المركزي مزيجاً من الرقابة لتقييم أداء المصارف، وهي كالآتي: (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤: ٥٥)

أ. **الرقابة الميدانية:** أشارت الفقرة (٣) من المادة (٥٣) من قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، إذ يقوم بإجراء زيارات ميدانية تفتيشية، قد تكون زيارات إعتيادية أو تكون مفاجئة، للتأكد من كفاءة السياسة التي ينتهجها المصرف، والتحقق من مركزه المالي، والتأكد من مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والتأكد من جودة الاصول، والتحقق من مدى إمتثال المصارف للتعليمات والقوانين المنظمة لعملها، ومدى إلتزامها بالشروط التي منحت التراخيص على أساسها. وبمقتضى هذه المادة، الفقرة ٥ من هذا القانون يخضع الشخص الذي يقوم بعملية التفتيش لإشتراطات السرية، وبعد الإنتهاء من عملية التفتيش، يقوم المفتش بتقديم تقريرا إلى البنك المركزي حول نتائج عملية التفتيش، ليقوم البنك المركزي بإشعار مجلس الإدارة بتلك النتائج، وتكون الرقابة على جميع المصارف بصورة مستمرة وعلى الأقل مرة واحدة كل سنة، عدا مكاتب التمثيل مرة واحدة على الأقل كل سنتين. (عبد النبي، ٢٠١٠: ٤٤)

ب. **الرقابة المكتبية:** أشارت المادة (٤١) من قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، في الفقرة الأولى منها (يزود كل مصرف البنك المركزي في الفترات ذات الصلة التي تحددها أنظمة وكما يأتي...)، وتتم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير والبيانات الدورية والاحصائيات التي يتوجب على المصارف تقديمها للبنك المركزي بصورة منتظمة، على نماذج خاصة تعدها دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي، وتركز تلك النماذج على الودائع لكونها المصدر الرئيسي لأموال المصارف، حسب درجة سيولتها الإئتمانية، والعملات والقطاع، فضلا عن تواريخ إستحقاقها، وتتضمن أيضا حجم القروض بالعملات الأجنبية، ونسبة كفاية رأس المال والإحتياطي، والموجودات السائلة، والإنكشافات الإئتمانية الكبيرة المقدمة للأشخاص ذوي الصلة، ويقوم البنك المركزي بتحليل تلك البيانات أما بشكل موحد أو لكل فرع على حدة، لمعرفة مدى التطور الحاصل في نشاط المصارف، فضلا عن التقارير السنوية التي يعدها مراقبي الحسابات، للتأكد من مدى إلتزام المصارف بتنفيذ تعليمات وقرارات البنك المركزي) (عبدو، ٢٠١٨: ١٣)

٨. الصعوبات التي تواجه البنك المركزي العراقي في تنفيذ الرقابة الإشرافية

يواجه البنك المركزي العراقي بعض الصعوبات، منها: (إسماعيل، ٢٠١٦: ٩-١٠)

أ. ضعف البنية التنظيمية والتقنية والإدارية للمؤسسات المالية والمصرفية، إذ ترتكز على أنشطة محدودة نظرا لتلك الأسباب، ولأسباب أخرى منها (إرتفاع مخاطر الإئتمان والتسهيلات الإئتمانية، وعدم إكتراث المقترضين بالوفاء بإلتزاماتهم، فضلا عن أثر عوامل البيئة الخارجية بصفة عامة، وتخلف تلك المؤسسات في إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية).

ب. إبتعاد المستوردين عن إستخدام الإعتمادات المستندية في عمليات الإستيراد كونهم يجدون التحويل المباشر طريقا لا يخضعهم لإجراءات ضريبية، نظرا لغياب دور الجهات المسؤولة.

ت. شيوع ظاهرة التعامل بالنقد والإبتعاد عن المصارف، كما في المعاملات التجارية الاستيرادية مع إيران التي تقدر بـ (٨) مليار دولار سنوياً، وتتم عبر معاملات نقدية. ومعاملات التحويل التي تجري عبر الهاتف، إذ يستلم المحول المبلغ نقدا في العراق، ويقوم بتسليم المبلغ نقداً لطالب التحويل في البلد الآخر.

ث. ضعف الأجهزة الرقابية المتممة لعمل للبنك المركزي ولاسيما (إجازات الإستيراد، وتسجيل الشركات، والسلطات الجمركية)، وعدم دقة البيانات يعتمدها البنك المركزي في التحليل والرقابة.

ج. ضعف السياسة المالية مما أدى إلى إستنزاف الإحتياطي من العملة الأجنبية، ضعف تشريعات وكفاءة الجهاز الضريبي، تخلف نظام الإدارة العامة وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومراقبتها، وصعوبة زيادة الإيرادات والإفتقار للمرونة في تخفيض النفقات).

٩. التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق متطلبات الرقابة الإشرافية في العراق

أ. إن ماجاء في تعليمات البنك المركزي العراقي والخاصة بنسبة تغطية السيولة (LCR)، والإتفاق على نوعية الأصول الداخلة في إحتساب هذه النسبة، يعد تحديا يواجه المصارف الإسلامية، نتيجة لإفتقارها لأدوات مالية يمكن تسييلها بسهولة وبأقل مخاطرة.

ب. أما نسبة التمويل المستقر (NSFR) على المدى المتوسط والطويل، ولأنها تؤثر على القدرة الإقراضية للمصارف الإسلامية، بالتالي لذا فإن تأثيرها نسبي على القدرة التمويلية، فضلا عن إنخفاض ربحية المصارف الإسلامية، نتيجة إحتجاز نسب متزايدة من الإحتياطيات لمواجهة المخاطر، وزيادة السيولة غير الموظفة مما ينعكس على أداء نشاطها وربحيتها.

ت. تطبيق نسبة كفاية رأس المال على ودائع الإستثمار، وبما أن ودائع الإستثمار من خصائصها المشاركة في الربح والخسارة، لذا لم يتم الأخذ بنظر الإعتبار خصوصية تلك الودائع وهذا يحد من قدرة المصارف الإسلامية على الإستثمار والتوظيف، مما يؤثر على ربحية وأداء تلك المصارف. (محمد، ٢٠١٨: ٤٥)

ث. يفرض البنك المركزي العراقي على المصارف الإسلامية تطبيق نسب السيولة ذاتها المفروضة على المصارف التقليدية، وبما أن بسط المعادلة في نسبة السيولة يتضمن الأوراق التجارية، وكون المصارف الاسلامية لاتتعامل بهذه الأوراق لإعتمادها على الفائدة، لذا يتم إحتساب هذه النسبة من صافي المبالغ السائلة.

ج. عدم إستفادة المصارف الاسلامية من الخدمات والدعم المقدم من قبل البنك المركزي العراقي إلى المصارف التقليدية مثل الإستثمار الليلي أو إستخدام أداوات السياسة النقدية في حالة التضخم أو الإنكماش، فضلا عن الملجأ الأخير للإقراض في حال تعثر تلك المصارف، ونظرا لتضمينها الفائدة، لذا لاتتمكن المصارف الإسلامية من إستثمار الفائض النقدي لديها في تلك الخدمات.

ح. محدودية نشاطها وإعتمادها على صيغ التمويل قصيرة الأجل (المرابحة)، وإنتهاجها سياسة إستثمارية وأئتمانية متحفظة، بسبب أوضاع البلد السياسية والإقتصادية، وخطورة البيئة المصرفية العراقية، وشيوع ظاهرة التعامل بالنقد والإبتعاد عن التعامل مع القطاع المصرفي، مما أدى إلى ضعف دورها التنموي في التنمية الإقتصادية.

خ. عدم توافر الأدوات المالية التي تتناسب وطبيعة عمل المصارف الاسلامية، نتيجة عدم توافر أسواق مالية إسلامية، وعدم تفعيل الصكوك الإسلامية التي تعد من أبرز الأدوات لإدارة مخاطر السيولة، وبصيغ تمويل إسلامية متنوعة كالمشاركة والمضاربة.

د. تزويد المصارف الإسلامية بالنماذج المعدة من قبل البنك المركزي العراقي لإعداد القوائم المالية والمحاسبية، ذاتها المعتمدة من قبل المصارف التقليدية، التي يتم من خلالها إعتبار ودائع الاستثمار على انها ودائع لأجل، وإعتبار صيغة التمويل الإسلامي (المرابحة)، ضمن الإئتمان النقدي.

ذ. إفتقار المصارف الإسلامية للدعم والتعاون والتكافل فيما بينها، في إستغلال الفائض من السيولة في تمويل المصارف التي تعاني من النقص في السيولة، تعويضا عن الخدمات التي يقدمها البنك المركزي العراقي لدعم المصارف التقليدية.

١٠. المخاطر المالية التي تواجه المصارف الإسلامية

تشترك معظم المخاطر التي تواجه المصارف التقليدية والإسلامية معا، التي تكون نابعة من طبيعة عمل تلك المصارف سواء أكانت إسلامية أو تقليدية. ومن أهم المخاطر، وبقدر تعلقها بهدف البحث تم التركيز على الآتي:)حشاد، ٢٠٠٦: ٧١)

أ. مخاطر رأس المال: تتجسد مخاطر رأس المال في عدم كفاية رأس المال لتغطية الإلتزامات المترتبة على المصرف، وحماية أموال المودعين والدائنين، التي توجب الإحتفاظ برأس مال كاف لإستيعاب أية خسائر يمكن أن يتعرض لها المصرف.

ب. وتجدر الإشارة إلى أن مقام معادلة نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية يتكوّن من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، إلا أن الآهمية النسبية لها تختلف عن المصارف التقليدية تبعا لطبيعة نشاط المصارف الإسلامية وأدواتها المالية الإسلامية.

ت. مخاطر السيولة: وهي عدم قدرة المصرف على دفع إلتزامات المالية في الأوقات المحددة لها، والناشئة عن سحوبات المودعين، فضلا عن الطلب على الإئتمان، أوهي عدم قدرة المصرف على تحويل الموجودات إلى نقد نتيجة فرق السعر أو مستوى الطلب عليه، وعندما ترتفع المخاطر نتيجة إنخفاض السيولة لدى المصرف، يقابلها في ذلك إرتفاع العائد في بعض الأحيان، لأن غالبية أموال المصرف تم تشغيلها وإستثمارها، لذا سيواجه مخاطر (الإفلاس، عدم قدرته على الإستمرار في السوق).

ث. مخاطر الرافعة المالية: يتشابه مفهوم الرفع المالي بين المؤسسات المالية والمصرفية من حيث الدلالة، إلا أن أهميته بالنسبة للمصارف أكثر، نظرا لطبيعة وخصوصية عمل المصارف، وتمثل هذه الخصوصية الوساطة المالية بين وحدات الفائض و وحدات العجز المالي، لذا فإن جانب الخصوم لديها قائم على الإقتراض، في حين يشكل رأس المال نسبة ضيلة فيها.

ج. وكلما زادت قيمة الودائع لديها زادت معها قدرتها على منح الإئتمان وإنعكس ذلك على حقوق المساهمين التي تمثل (صمام الأمان للمودعين) في حالة تعثر المصرف في تسديد إلتزاماته. لذا فإن الرافعة المالية تتمثل في نسبة الديون إلى حقوق الملكية، لأنها تمثل جوهر العمل المصرفي القائم على مبدأ الرافعة المالية من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن حجم المخاطر التي يتحملها المصرف، إذ أن الودائع تمثل التزامات على المصرف اتجاه المودعين؛ وأي تذبذب في الأرباح يمثل خطرا في سداد الالتزامات.

ح. المخاطر الإئتمانية: هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء احد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها، ويسري هذا التعريف على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تدير مخاطر تمويل الذمم المدينة والإيجارات على سبيل المثال (المرابحة والمشاركة المتناقصة والإجارة) وعمليات مشاريع تمويل رأس المال العامل على سبيل المثال (الاستصناع أو المضاربة) وتشمل مخاطر الائتمان المخاطر المتأصلة في طبيعة التسهيلات التمويلية والمحافظ الاستثمارية فيما يتعلق بالعجز عن السداد، والتدني في التصنيف الائتماني، والتركز في الائتمان، وعمليات التسوية والمقاصة.(ضوابط إدارة المخاطر، ٢٠١٨: ٢)

خ. مخاطر السوق: هي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف والناتجة عن التحركات غير المتوقعة في أسعار السوق التي تؤثر على استثماراته المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة إضافة الى مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بميزانية المصرف بالكامل، والتي تؤثر بشكل سلبي على أرباحه والقاعدة الرأسمالية له.

د. مخاطر التشغيل: هي الخسائر المحتملة الناتجة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات والأنظمة الداخلية بالمصرف أو الناتجة عن اخفاق متعمد أو غير متعمد للعاملين به أو نتيجة احداث خارجية. كما تشمل ايضا الخسائر المحتملة الناتجة من المخاطر القانونية. هي الخسائر المحتملة الناشئة عن إخفاق المصرف فى الوفاء بإلتزاماته التعاقدية والقانونية، أو نتيجة تطبيقه لها بشكل مخالف لنصوص العقد. (ضوابط بازل٣، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ١٠)

رابعا: <u>الأداء المالي</u>

١. تعريف الأداء المالي: إن الأداء المالي الناتج عن نفس المصرف ولنفس السنة المالية، قد يختلف بإختلاف المكان والزمان، وليس له مفهوم عالمي موحد، وله عدة تعاريف، نذكر منها: **الأداء المالي** هو (الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوصول إلى الإنحرافات وتشخيص مسبباتها وإتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوزها، خلال فترة معينة). (الخطيب،٢٠١٠: ٤٧)، ويعرف على أنه إستغلال المصارف الموارد للمالية المتاحة لديها، بطريقة تمكنها من تحقيق الأهداف (Taiwen others 2015:2,).

٢. العوامل المؤثرة على الأداء المالي في المصارف

أ. العوامل الخارجية: مجموعة المتغيرات التي تخرج عن إطار سيطرة إدارة المصرف، تتمثل في العوامل الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والسياسية والقانونية (نوبلي، ٢٠١٥: ١٥١).

ب. العوامل الداخلية: مجموعة العوامل التي تكون تحت سيطرة إدارة المصرف، تتمثل في الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا، والحجم (حجاج،٢٠١٧:١٧)

يتضح مما تقدم أن الأداء المالي وهو مجموعة من الإجراءات تساهم في تحقيق أهداف المصرف (الربحية، وإدارة المخاطر المالية، وتقليل التكاليف، والتميز في سوق العمل، والقدرة على التعامل مع بيئة العمل المصرفي (العاملين، الموردين، المنتجات البديلة، الجمهور، السياسات المتبعة)، وتطوير السلع والخدمات التي يقدمها، من خلال التنسيق بين المناخ التنظيمي والهيكل التنظيمي وتنفيذ المهام بما يساهم في زيادة الإنتاج والربحية وبالتالي تحسين الأداء المالي.

٣. تقييم الأداء المالي في المصارف: هو المؤشر الرئيسي لبيان نجاح أو فشل أي منظمة سواء كانت مالية أو خدمية، لذا من الضروري على الإدارة القيام بتقييم عملها للوقوف على مستوى الأداء الفعلي، وماهي نقاط القوة والضعف ومعالجتها لتحسين أدائها (إلهام،٢٠١٦: ١٣). كما ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تقوم بمراقبة أنشطة المصرف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المصرف، وتعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة والمتمثلة في ثلاث مراحل وهي (القياس والتقييم، المقارنة، وتصحيح الإنحرافات)، وهذا لايتم إلا بتوافر مجموعة من المعايير التي تمكن من تحديده ومقارنته مع الأداء السابق. (السنهوري،٢٠١٣: ٢٨٥)

يتضح مما تقدم إن تقييم الأداء المالي هو جزء من عملية الرقابة الإشرافية، فهو يعمل على قياس نتائج أعمال المصرف، وبإستخدام مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بالأهداف المخطط لها، وإتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الإنحرافات.

٤. أهداف تقييم الأداء المالي في المصارف

هناك عدة أهداف لعملية تقييم الأداء المالي، نلخصها بالآتي: (موسى وآخرون،٢٠١٥، ٥١)

أ. يعد تقييم الأداء المالي أحد أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة الإشرافية، من خلال تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط، وتوجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.

ب. مقارنة نتائج التحليل المالي لنشاط المصارف، لمعرفة مدى تطورها على المستوى المحلي والدولي، ومدى إسهامها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال التوسع في النشاطات، والوقوف على مدى الإستغلال الأمثل للموارد.

ج. خلق روح المنافسة بين الأقسام وتحقيق التعاون بين الإدارات والأقسام التي تشارك في التنفيذ، وإتخاذ القرارات حول الإستثمار والتمويل أو توزيع الأرباح أو زيادة رأس المال.

د. تقديم قاعدة بيانات عن أداء المصرف، والمتمثل بأداء الموارد البشرية، ومستوى الكفاءة التشغيلية، والسياسات الإئتمانية المتبعة، التي تساهم في تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للتقييم تحديد طبيعة ودرجة نقاط الضعف في النظام الرقابي المصرفي، وفي الإلتزام بالمبادئ الأساسية، وبينما تبدأ عملية تطبيق المبادئ الأساسية بتقييم الإلتزام، يعد التقييم وسيلة للوصول إلى الغاية وليس هدفا بحد ذاته، وعوضا عن ذلك سيتيح التقييم للبنك المركزي البدئ بإستراتيجية لتحسين أداء النظام الرقابي المصرفي، وحسب الضرورة.

٥. خصائص وشروط تقييم الأداء المالي في المصارف

أ. الخصائص: إن التقييم الجيد يتميز بعدة الخصائص منها: (غربة، ٢٠١٥: ٥)

١) **الصدق أو السلامة:** أن التقييم الجيد يرتكز بشكل كبير على المؤشرات الموضوعية، إذ أن المؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، وهذه الأخيرة توجد عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية، لأن أداة التقييم هي الأفراد، مما يؤدي إلى تحقيق سلامة تقييم الأداء طالما أن أدوات القياس موضوعية.

٢) **الثبات أو الوفاء:** إن ثبات أداة القياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم إستخدامها بشكل متكرر لقياس أداء نفس النشاط، هذه الخاصية متحققة عندما تكون (المؤشرات الكمية) عكس (المؤشرات النوعية)، فمثلا رأي العملاء (مؤشر نوعي) في جودة سلعة معينة بنفس الخصائص في فترتين مختلفتين وليس بالضرورة نفس الرأي.

٣) **الحساسية:** القدرة على التمييز عندما يكون هناك إختلاف في مستوى الأداء.

٤) **الكفاية:** القدرة على تقييم جوانب الأداء كافة (الأداء المالي، الإنتاجي، والأداء الاجتماعي).

ب. شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي في المصارف

١) تحديد العناصر المراد تقييم أدئها، بشكل واضح ومفهوم، فضلا عن وجود نظام للتقييم يستمد فاعليته من خلال توافر بعض الخصائص كالشمول والسرعة والتكامل مع العملية الإدارية، وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة، ومراعاة العناصر المشتركة بينها، التي تتفاوت أهميتها النسبية من وظيفة لأخرى. (المنظمة العربية للتنمية،١٣١:٢٠٠٩)

٢) أن يكون تقييم الأداء قائما على أسس موضوعية، وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف لم يكن متحيزا لأحد العاملين، ولايقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات، بل يمتد إلى تحليلها ودراسة أسبابها لإقتراح وسائل التصحيح المناسبة.

٦. متطلبات وخطوات عملية تقييم الأداء المالي في المصارف

أ. متطابات تقييم الأداء المالي في المصارف: لنجاح عملية تقييم الأداء ينبغي توفير المتطلبات الآتية:(الخطيب، ٢٠٠٩: ٦٧)

١) **وضوح الهيكل التنظيمي للمصرف:** يجب أن الهيكل التنظيمي واضح ومنتظم، لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات فيه، لكل مشرف ومدير، فضلا عن نوع العلاقة التنظيمية التي تربط الوحدات التنظيمية مع بعضها البعض، ومدى تأثير التداخل بينهما.

٢) **تحديد الأهداف:** ينبغي تحديد الأهداف (الإستراتيجية والتنفيذية) التي يسعى لها المصرف، ودراستها، وترتيبها حسب الأهمية كالربحية، الاستمرارية والنمو، والابتكار، والتنسيق بينها.

٣) **وضع الخطط المالية التفصيلية:** ضرورة وضع خطة أو أكثر لكل نشاط في المصرف، على أن تكون الخطة واضحة ومفهومة وقابلة للتنفيذ، لغرض تحديد طرق وأساليب تنفيذ الأهداف في الفترة الزمنية المحددة لها، ولا يتم ذلك إلا بعد دراسة الأهداف ومناقشتها مع المستويات الإدارية داخل المصرف، والموائمة بين الإمكانيات المتاحة والأهداف التي يسعى لها.

٤) **توفير نظام معلومات:** يجب أن يتوفر لدى المصرف نظام معلومات متكاملا وفعال لتوفير التقارير والبيانات المالية، بغية أن تكون إنسيابية المعلومات اللازمة لتقييم الأداء منتظمة وسريعة.

٥) **وجود مقيم للأداء المالي:** هو رقابية تختص برقابة ومتابعة تنفيذ الأعمال، وتسجيل نتائج الإعمال، ويكون متفهما للدور المهم الذي يقوم به، والمستمد أهميته من الإرتباط الوثيق بين (فعالية الرقابة، ومدى دقة النتائج المسجلة).

٦) **تحديد مؤشرات الأداء المالي:** وضع مجموعة من المؤشرات يتم بموجبها قياس وتقييم إمكانية المصرف على تحقيق الأهداف، ويجب أن تكون تلك المؤشرات واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق.

ب. خطوات عملية تقييم الأداء المالي في المصارف

ويمكن تلخيص خطوات تقييم الأداء المالي في المصارف بالآتية: (الكرخي،٢٠٠٧: ٤٢-٤٣)

١) **جمع المعلومات والبيانات الإحصائية:** إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية للمصرف، خلال فترة زمنية معينة، وتحليلها ودراستها للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها وإستخدامها في تقييم الأداء، لذا يجب مراعاة الموثوقية في تلك البيانات.

٢) **أختيار مؤشرات مختلفة لتقييم الأداء المالي:** إستخدام مؤشرات ونسب مالية ملائمة للنشاط الذي يمارسه المصرف، ويجب أن يكون التقييم عام يشمل جميع أنشطة الوحدات التنظيمية في المصرف للتوصل إلى حكم موضوعي.

٣) **مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع:** يتم دراسة تقييم النسب، وإستخراج النتائج، لمعرفة الإنحرافات، عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء مصرف آخر، ويعتمد في ذلك على عامل الزمن وأداء الوحدات التنظيمية في المصرف.

٤) **وضع السياسات والتوصيات وإتخاذ القرارات:** بعد تحديد الإنحرافات وتشخيص أسبابها، يتوجب على المصرف وضع السياسات للتعامل معها، وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف ومتابعة إجراءات التصحيح.

٧. مؤشرات تقييم الاداء المالي للمصارف

هناك عدة المؤشرات التي يمكن إستخدامها في تحليل وتقييم الأداء المالي، تختلف تبعا لأهداف تقييم الأداء. وسنتناول النسب وفقا لإعتمادها من قبل البنك المركزي وإدارة المصارف: (الشماع، ٢٠٠٩: ٢٩٤٦)

أ. نسبة كفاية رأس المال: يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل المخاطر المالية المحتملة، إذ كلما زاد رأس المال قلت إحتمالية العسر المالي، لذلك أولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها، لجعلها أكثر قدرة على تجاوز المخاطر، وتم الإعتماد على معيار بازل ٢، وتحتسب كالآتي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي (مجموع رأس المال الأساسي + مجموع رأس المال المساند)}}{\text{مجموع الموجودات الخطرة داخل الميزانية + مجموع الموجودات الخطرة خارج الميزانية}} \times ١٠٠\% \geq ١٢\%$$

ب. نسبة السيولة: تعني قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته الناشئة عن تلبية سحوبات المودعين، وتلبية متطلبات القروض والتسليفات، ويتطلب ذلك توفير نقد سائل لدى المصرف في الوقت المحدد، فضلا عن سهولة الحصول على النقد بسرعة دون خسارة في قيمته، أما عن طريق الإقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو عن طريق تسييل بعض موجوداته المصرف. وقد تم إحتساب نسبة السيولة وفقا لمؤشرات السلامة المالية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، والواردة في تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠، وكما يأتي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{صافي الموجودات السائلة}}{\text{مجموع الإلتزامات}} \times ١٠٠ \geq ٣٠\%$$

ج. نسبة الرافعة المالية: توضح هذه النسبة مقدار مساهمة رأس المال الأساسي في تمويل الموجودات، وقد حددت لجنة بازل هذه النسبة (٣%) كحد أدنى، أي أن كل ٣ وحدات نقدية من رأس المال الأساسي تغطي ١٠٠ وحدة من الموجودات الغير مرجحة بالمخاطر، ويرمز لها بالرمز X3، و تم الإحتساب وفقا المعادلة الآتية: (البديري،٢٠١٣: ٥٢)

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{الموجودات داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}} \times ١٠٠ \geq ٣\%$$

د. نسبة الربحية (معدل العائد على حق الملكية): تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على توظيف أموال المساهمين بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأرباح خلال فترة معينة، وقد يشير إرتفاع النسبة إلى زيادة المديونية، والتركزات الإئتمانية لإعتماد المصرف على أموال المودعين والمقرضين في تمويل إستثماراته، وتحتسب كالآتي:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠\%$$

هـ. نسبة التوظيف (معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع): تقيس هذه النسبة إمكانية المصرف على توظيف الودائع في منح الإئتمان النقدي، ويجب أن لاتزيد هذه النسبة عن ٧٠% إستنادا إلى تعليمات البنك المركزي العراقي، وتحتسب كالآتي: (دغيم،٢٠١٧: ٥٥)

$$\text{نسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع} = \frac{\text{الإئتمان النقدي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times ١٠٠ \geq ٧٠\%$$

خامسا. إختبار الفرضيات

١. التحليل المالي لمتغيرات البحث

أ. نتائج تحليل وقياس معيار نسبة كفاية رأس المال لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥):

الجدول (١) تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥)

التاريخ	رأس المال التنظيمي/ مليار دينار	الموجودات الخطرة داخل وخارج الميزانية / مليار دينار	النسبة	معدل النمو
٢٠١٥/٣/٣١	١٦٦,٠٦٨,٢٥٣	١٥١,٥٦٢,٣٨٨	١١٠	-
٢٠١٥/٦/٣٠	١٦٦,١٩٠,٤٢٤	١٥١,٧٦٩,٧٢٢	١١٠	٠
٢٠١٥/٩/٣٠	١٦٦,٥٢٣,٣١١	١٥٦,٦٢٢,٢٧٤	١٠٦	-٣,٦
٢٠١٥/١٢/٣١	١٥٣,٨٠٠,٠٠٠	١٧٢,٤٠٠,٠٠٠	١١٢	٥,٧
٢٠١٦/٣/٣١	١٧٦,٨٢٣,٩٧٠	١٦١,٦٠١,١٤٥	١٠٩	-٢,٧
٢٠١٦/٦/٣٠	١٧٦,٦٢٢,٠٣٢	١٥٣,١٠٥,٦٩٣	١١٥	٥,٥
٢٠١٦/٩/٣٠	١٥٤,٢١٦,٦٥١	١٥٠,٧٢٧,٠٩٩	١٠٢	-١١,٣
٢٠١٦/١٢/٣١	١٥٥,٣٨٨,٧٥٦	١٢٩,٨٨٣,٨٩٢	١٢٠	١٧,٦
٢٠١٧/٣/٣١	١٥٨,٣١٦,٢٧٤	١٣٧,٨٠٤,٢٨٧	١١٥	-٤,٢
٢٠١٧/٦/٣٠	١٦٠,٣٤٢,٢٦٩	١٣٤,١٢٣,٩٧٨	١٢٠	٤,٣
٢٠١٧/٩/٣٠	١٦٢,٠٦٤,٤٣٤	١٣٧,٤٦٤,١٨٠	١١٨	-١,٧
٢٠١٧/١٢/٣١	١٥٩,٨٢٧,٦٩١	١٤٢,٩٤٣,٢٨٨	١١٢	-٥
٢٠١٨/٣/٣١	١٥٩,٢٦٧,١٠٤	١٤٧,٤٥٤,٥٢٨	١٠٨	-٣,٦
٢٠١٨/٦/٣٠	٢٦٤,٠٠٩,٢٨٦	١٥٠,٤٠٣,٣٧٠	١٧٦	٦٣
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٦٨,٩٨٤,٣٢٨	١٦١,٢٥٤,٨٣١	١٦٧	-٥,١
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٦٨,٩٦٩,٧١٣	١٥٤,٦٨٦,٣٦٢	١٧٤	٤,٢

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الفصلية لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥)

نلاحظ من الجدول (١) إرتفاع نسبة كفاية رأس المال في مصرف التعاون الإسلامي فقد بلغت النسبة (١٧٦%) في عام ٢٠١٨، حدا أعلى، وبمعدل نمول (٦٣%)، وبلغت (١٠٢%) في عام ٢٠١٦، حدا أدنى وبمعدل نمو (١١,٢-%)، وقد حافظ المصرف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال والتي تكون أغلبها من رأس المال الأساسي، وأظهرت النتائج أيضا أن نسبة كفاية رأس المال وعلى مدى سنوات البحث كانت أعلى من النسب المعيارية التي تم تحديدها من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (١٢%)، نتيجة زيادة رأس المال إستنادا إلى تعليمات البنك المركزي العراقي، فقد أصبح (٢٥٠) مليار دينار في النصف الثاني لسنة ٢٠١٨، بعد إن كان (١٤٤) مليار دينار في السنوات (٢٠١٧،٢٠١٦،٢٠١٥). وتجدر الإشارة إلى أن الإلتزام بنسبة كفاية عالية تفوق الحاجة إليها تشير إلى أن جزء من رأس المال لتغطية الموجودات الخطرة بقي بدون توظيف، وهذا يؤثر على معدل العائد المتوقع، وإن تخفيض هذه النسبة يتيح للمصرف التوسع في الإستثمارات ومنح القروض، وبالتالي زيادة العائد والربحية، فضلا عن إرتفاع المخاطرة كون العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة طردية.

ب. تحليل نتائج قياس نسبة السيولة لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥):

جدول (٢) تطورات نسبة السيولة في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)

التاريخ	صافي المبالغ السائلة	مجموع الإلتزامات	نسبة السيولة	معدل النمو
٢٠١٥/٣/٣١	١١١,٩٢٦,٢٧٩	٩٠,٨٧٣,٦٧٤	١٢٣,٦	-
٢٠١٥/٦/٣٠	١١٩,٥٥١,٩٢١	٩٣,٦٢٤,٤٣٣	١٢٧,٧	٣,٣
٢٠١٥/٩/٣٠	١١٩,٤٩١,٩٢١	٩٣,٧٣٤,٤٤٣	١٢٧,٥	-٠,٢
٢٠١٥/١٢/٣١	١٢٠,٣٩١,٩٢١	٩٣,٥٦٤,٤٤٣	١٢٨,٧	٠,٩
٢٠١٦/٣/٣١	٨٢,١٥٦,١٢٣	٨٤,٢٧١,٥٦٤	٩٧,٥	-٢٤,٢
٢٠١٦/٦/٣٠	٧٨,٤٢٤,٢٤٤	٧٩,٨٧٤,٩٦٧	٩٨,٢	٠,٧
٢٠١٦/٩/٣٠	١٠٢,٤٩٠,٠٨٤	٧٧,٧٨١,٥٩١	١٣١,٨	٣٤,٢
٢٠١٦/١٢/٣١	٩٦,٦٨٤,١٨٤	٧٠,٨٩٨,٤٤٢	١٣٦,٤	٣,٥
٢٠١٧/٣/٣١	٩٦,٠٤٣,٨١٤	١١,٨٢٣,٣٤٥	١٣٨,٩	١,٨
٢٠١٧/٦/٣٠	٨٧,٥٩٤,٨٧٢	٦٢,٥٢٦,٧٤٠	١٤٠,٥	١,٢
٢٠١٧/٩/٣٠	٨٣,٦٠٢,٠٣٥	٥٥,٢٥٤,٤٢٠	١٥١,٣	٧,٧
٢٠١٧/١٢/٣١	٨٨,٢٤١,٨٤٤	٥٣,٠١٩,٧٣٠	١٦٦,٥	١٠
٢٠١٨/٣/٣١	٩٠,٣٣٨,٦٥٧	٥١,٨٤٩,٤٣٥	١٧٤,٤	٤,٧
٢٠١٨/٦/٣٠	١٩١,٨٤١,١٤٩	٥١,٤٠٩,٨٦٠	٣٧٣,٢	١١٤

٢٠١٨/٩/٣٠	١٨٦,٤٥٩,٥٧٠	٥١,٤٧٠,٦٦٨	٣٦٢,٣	-٢,٩
٢٠١٨/١٢/٣١	١٩٠,٨٩٩,٥٦٧	٥٤,١٥٣,٦٥٥	٣٥٣	-٢,٦
الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الفصلية لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٨				

من الجدول (٢) نلاحظ قد سجل المصرف نسبة سيولة عالية بلغت (.%٢٣٧٣) في عام ٢٠١٨ حدا أعلى، وفي عام ٢٠١٦ بلغت (٩٧,٥%)، حدا أدنى، أي أن المصرف من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة المرتفعة تبين قدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في آجالها، إلآ أنها تنعكس سلبا على العائد والربحية. إذ أن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف الأموال السائلة في إستثمارات يمكن أن تدر عوائد مالية كبيرة.

ج. نتائج تحليل وقياس نسبة الرافعة المالية لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥):

الجدول (٣) تطورات نسبة الرافعة المالية في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)				المبالغ بآلاف الدنانير
التاريخ	رأس المال الأساسي (حق الملكية)	الموجودات داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية	نسبة الرافعة	معدل النمو
٢٠١٥/٣/٣١	١٥١,٥٤٧,٢٥٦,٨٧٧	٨٥,٤٨٤,٨٢٨,١٣٦	١٧٧,٣	-
٢٠١٥/٦/٣٠	١٥١,٥٣١,٣٧٠,٩٩٦	٩٨,٩٧٧,٨٥٦,٣٨٠	١٥٣,١	-٤٠,٤
٢٠١٥/٩/٣٠	١٥١,٥٠٥,٧٠٦,٥٤٩	٩٩,٥٢٨,٠٤٧,٦٠٣	١٥٢,٢	٠
٢٠١٥/١٢/٣١	١٥١,٤٩٨,٩٦٢,٨٢٥	٨٩,٧٥٠,١٠٠,٧٠٨	١٦٨,٨	-٨
٢٠١٦/٣/٣١	١٥٢,٣٠٢,٦٠٦,٤٧٤	٦٥,٦٧٤,٣٢٣,٨٧٨	٢٣١,٩	٤,٣
٢٠١٦/٦/٣٠	١٥٢,٢٧٣,٤٧٥,٥٨٣	٦٦,٧٥٤,٩٥٢,٥٥٤	٢٢٨,١	٠
٢٠١٦/٩/٣٠	١٥٣,٠٩٨,٦٠٧,٣٤٥	٦٥,٦٨٦,٤٥٦,٢٥٣	٢٣٣,١	١,٥
٢٠١٦/١٢/٣١	١٥٢,٦٧١,٨٩٦,٢١٧	٥٣,١٤٦,٤٨٧,٤٦١	٢٨٧,٣	٥
٢٠١٧/٣/٣١	١٥٥,٢٠٤,٦٦٤,٤٤١	٥٦,٢٨٣,٩٠٦,٧٩٣	٢٧٥,٨	-١٩
٢٠١٧/٦/٣٠	١٥٥,١٩٩,٠٣٥,٩٧١	٤٤,٢٤٩,٠٧٨,٧٩٤	٣٥٠,٧	٢١,٦
٢٠١٧/٩/٣٠	١٥٥,٠٩٨,٩٩١,٤٨٠	٤٣,٣٠٩,٨٤٢,٩٥٣	٣٥٨,١	٠
٢٠١٧/١٢/٣١	١٥٤,٩٢٨,٠٤٣,٥٥٩	٤٢,٥٢٢,٣٣٧,٢٣٥	٣٦٤,٣	-٦,٥
٢٠١٨/٣/٣١	١٦٠,٨٨٠,٠٨٨,٠٠٤	٥٠,٣٨٤,٧٤٩,٢٦٣	٣١٩,٣	٢٩,٣
٢٠١٨/٦/٣٠	٢٦٥,٦٣٦,٣٦٣,١٣٤	١٥١,٥٠٣,٠٤٦,٧٠١	١٧٥,٣	-٠,٥
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٦٥,١٠٠,٣٩٦,٦٦٤	١٧٧,١٣٧,١٢١,٥٧٢	١٤٩,٧	٠
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٦٥,١٠٠,٣٩٦,٦٦٤	١٨٤,٥٠٤,٢٨٦,٥٤٣	١٤٣,٧	٥٠
المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الفصلية لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥)				

من خلال الجدول (٣) نلاحظ إرتفاع نسبة الرافعة المالية عن النسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي ٣٠% حدا أدنى، فقد بلغت النسبة (٣٦٤,٣%) في عام ٢٠١٧ كحد أعلى، بمعدل نمو(٦,٥-%)، أما في عام ٢٠١٨ فقد بلغت النسبة (١٤٣,٧%) كحد أدنى وبمعدل نمو (٥٠%). نتيجة إنخفاض قيمة الموجودات داخل وخارج الميزانية ذات أوزان مخاطر(٠%) والمتمثلة بـ (الأوراق النقدية والمسكوكات بالعملة العراقية، الحساب الجاري الطليق لدى البنك المركزي العراقي، وأرصدة الغطاء القانوني للودائع لدى البنك المركزي، الإستثمارات في حوالات الخزينة، والسندات الحكومية والمكفولة من قبل الحكومة، التسهيلات النقدية المضمونة بودائع نقدية ١٠٠%، التسهلات النقدية للقطاع الحكومي الممول مركزيا، والإعتمادات المستندية بضمان الودائع وخطابات الضمان بمسؤولية القطاع الحكومي الممول مركزيا، والبنك المركزي العراقي)، نتيجة حرمان المصرف من الدخول الى نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي، وعدم قيام المصرف بتنفيذ المعاملات الخارجية كالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية بسبب الحظر المفروض على المصرف وإنحسار التعاملات المصرفية الداخلية وإقتصارها على المرابحات، وإنخفاض عدد المرابحات نتيجة لقرار مجلس الإدارة بأن يكون المنح بنسبة ٥٠% من قيمة التسديدات.

د. نتائج تحليل وقياس نسبة العائد على حق الملكية لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٥):

الجدول (٤) تطور معدل العائد على حق الملكية لمصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨-٥٠١٥)				
التاريخ	صافي الربح/ ألف دينار	حق الملكية/ ألف دينار	النسبة	معدل النمو
٢٠١٥/٣/٣١	٩٤٤,٣٠٥,١٧٣	١٥١,٥٤٧,٢٥٦,٨٧٧	٠,٦	-
٢٠١٥/٦/٣٠	١,٤١٩,١٣٦,٦٢٩	١٥١,٥٣١,٣٧٠,٩٩٦	٠,٩	٥٠
٢٠١٥/٩/٣٠	٣,٣٢٦,٥٨٢,٤٦٠	١٥١,٥٠٥,٧٠٦,٥٤٩	٢,٢	١٤٤,٤
٢٠١٥/١٢/٣١	٥٤٧,١٨٤,٢٤٠	١٥١,٤٩٨,٩٦٢,٨٢٥	٠,٤	-٨١,٨

٢٠١٦/٣/٣١	١,٤٣١,٢٣٣,٠٥٥	١٥٢,٣٠٢,٦٠٦,٤٧٤	٠,٩	١٢٥
٢٠١٦/٦/٣٠	٢,٤٧٤,٢٩٦,٧٥٩	١٥٢,٢٧٣,٤٧٥,٥٨٣	١,٦	٧٧,٨
٢٠١٦/٩/٣٠	٤,١٨٨,٢٦١,٢٢٦	١٥٣,٠٩٨,٦٠٧,٣٤٥	٢,٧	٦٨,٨
٢٠١٦/١٢/٣١	١,٧٤٢,٣٤٦,٤٢٢	١٥٢,٦٧١,٨٩٦,٢١٧	١,١	-٥٩,٣
٢٠١٧/٣/٣١	٧٠٨,٤٩٧,٠٧١	١٥٥,٢٠٤,٦٦٤,٤٤١	٠,٥	-٥٤,٥
٢٠١٧/٦/٣٠	٢,٤٢٩,٩٢١,٦٤٣	١٥٥,١٩٩,٠٣٥,٩٧١	١,٦	٢٢٠
٢٠١٧/٩/٣٠	٤,٠٧٦,٩٩٧,٥٦٨	١٥٥,٠٩٨,٩٩١,٤٨٠	٢,٦	٦٢,٥
٢٠١٧/١٢/٣١	٤,٧٥٥,٠١٦,٨٨٥	١٥٤,٩٢٨,٠٤٣,٥٥٩	٣,١	١٩,٢
٢٠١٨/٣/٣١	٣٣٣,٩٥٨,٠١١	١٦٠,٨٨٢,٠٨٨,٠٠٤	٠,٢	-٩٣,٥
٢٠١٨/٦/٣٠	١,٣٤٦,٣٠٠,٣٨١	٢٦٥,٦٣٦,٣٦٣,١٣٤	٠,٥	١٥٠
٢٠١٨/٩/٣٠	١,٦٨٦,٠٨٩,١٤٨	٢٦٥,١٠٠,٣٩٦,٦٦٤	٠,٦	٢٠
٢٠١٨/١٢/٣١	١,٤٦٤,٤١٨,٦١٤	٢٦٥,١٠٠,٣٩٦,٦٦٤	٠,٦	-٠,١
المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الفصلية لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥)				

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة العائد على حق الملكية كانت نتائجها منخفضة، فقد تراوحت النسبة بين (٣,١%) حدا أعلى خلال العام ٢٠١٧ وبمعدل نمو (١٩,٢%)، وبلغت (٠,٢%) حدا أدنى خلال العام ٢٠١٨، وبمعدل نمو (٩٣,٥-%) وهذا يدل على عدم مقدرة الموجودات على توليد العائد. كما أن سنة (٢٠١٧) كانت أعلى معدل نمو من بين السنوات الأخرى حيث وصلت النسبة إلى (٢٢٠%) يرجع ذلك إلى تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي برفع رؤوس أموال المصارف العراقية. إما في سنة (٢٠١٨) يلاحظ أن نسبة النمو قد انخفضت بشكل كبير جدا حيث بلغ معدل النمو (٠,١-%)، يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة التخصيصات بما يقارب مليار دينار، وإن زيادة التخصيصات تؤثر على ربحية المصرف من خلال إنخفاض السيولة، لأن تلك الزيادة عادة هي لمقابلة النقص في قيمة الموجودات أو لمقابلة الإلتزامات التي يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.

هـ. تحليل وقياس معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥):

الجدول (٥) تطور معدل نمو الإئتمان النقدي على الودائع في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات (٢٠١٨-٢٠١٥)

التاريخ	الإئتمان النقدي	الودائع	النسبة	معدل النمو
٢٠١٥/٣/٣١	٩٨,٠٨٦,٩٤٦,٨٩١	٦٤,٤٠٧,٨٧٨,٠٢١	١٥٢,٣	-
٢٠١٥/٦/٣٠	٩٧,١١٢,٩٣٢,٩٣٨	٧٩,٩٠٢,٣٦٢,٤٦٧	١٢١,٥	-٢٠,٢
٢٠١٥/٩/٣٠	١٠١,٧٨٧,٤٣٢,١١٢	٧٠,٢٣٧,٨٩٥,٣٧٢	١٤٤,٩	١٩,٣
٢٠١٥/١٢/٣١	٩٣,٤٠٥,٥٠٥,٥١٣	٤٩,٠٤٨,٣٨٥,٨٩٩	١٩٠,٤	٣١,٤
٢٠١٦/٣/٣١	٩٦,٦٧٨,٥٩٣,٥٢٥	٤٥,٠٤٣,٢٣١,٦١٦	٢١٤,٦	١٢,٧
٢٠١٦/٦/٣٠	٩٥,٠٤٥,٠١٥,٢٠٠	٤٤,٦٠٦,٩٩٩,٩٨٨	٢١٣,١	-٠,٧
٢٠١٦/٩/٣٠	١٠٠,٩٣٨,٧٤٦,٥٧٨	٤٣,٩٣٨,٧٧٩,٣١٣	٢٢٩,٧	٧,٨
٢٠١٦/١٢/٣١	١٠٣,٦١١,٣٧٤,٥٩٠	٤١,٣١٠,٩٥٣,٥٥٠	٢٥٠,٨	٩,٢
٢٠١٧/٣/٣١	٩٩,٧٢٤,٥٥٢,١٣٦	٤٢,٤٢٢,٨٧٢,٨٥٧	٢٣٥,١	-٦,٣
٢٠١٧/٦/٣٠	٩٩,٠٧٢,٧٦٨,٠٢٧	٣٠,٥٠١,٣١٦,٥٦٧	٢٣٤,٨	-٠,١
٢٠١٧/٩/٣٠	٩٧,٠٦٦,٣١٦,٣٦٣	٣٠,٤٣٤,٢٢٥,٩٥٢	٣١٨,٩	٣٥,٨
٢٠١٧/١٢/٣١	٩٦,٣٥٢,٨٧٢,٥٦٤	٢١,٢٢٧,٦٣٢,٤١٧	٤٥٣,٩	٤٢,٣
٢٠١٨/٣/٣١	٩٦,٥١٨,٧٩٢,٧٨٥	٢٧,١٦٥,٢٤٨,٥٢٥	٣٥٥,٣	-٢١,٧
٢٠١٨/٦/٣٠	٩٥,١٤٩,١٤٩,٢١٨	٢٠,٩٧٢,٣٤٤,٧٦٢	٤٥٣,٧	٢٧,٧
٢٠١٨/٩/٣٠	٩٢,١٨٠,٧٠٤,٢١٩	١٨,٨٠٥,٣٥٦,٩٠٣	٤٩٠,٢	٨
٢٠١٨/١٢/٣١	٩٤,٦٤٨,٩٧٤,٢٤٧	٢٨,٧٦٤,١١٦,٤٤٧	٣٢٩,١	-٣٢,٩
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير الفصلية لمصرف التعاون الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٥)				

من الجدول (٥) يتضح أن نسبة توظيف الإئتمان النقدي إلى الودائع كانت مرتفعة جدا، وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (٧٠%) كحد أعلى، نتيجة إنخفاض في قيمة الودائع بمعدل أكبر من قيمة الإئتمان النقدي، فقد أظهرت النتائج أن سبب إرتفاع النسبة يرجع إلى الإنخفاض والتراجع الحاد في رصيد الودائع بسبب قلة الإيداعات في حسابات الزبائن وخاصة الشركات نتيجة الوضع الإقتصادي في البلد، وعدم تسديد الوزارات مستحقات المقاولين والشركات المتعاقدة معها، وإرتفاع رصيد الإئتمان النقدي نتيجة إعتماد المصرف على رأس المال وليس على الودائع. بدليل بلغ رصيد إجمالي الودائع (١٨,٨٠٥) مليار في حين بلغ إجمالي حقوق الملكية (٢٦٥,١٠٠) مليار، وهذا يشير إلى وجود خلل في عمل المصرف نتيجة عدم قدرته على

جذب الودائع وإنعكس ذلك على النسب المالية المعيارية، إذ كانت نسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع (٤٩٠,٢%) حدا أعلى في عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو (٨%)، وبلغت (١٢١,٥%) حدا أدنى في عام ٢٠١٥، وبمعدل نمو (٢٠,٢-%)، في حين إن النسبة المعيارية هي ٧٠%، وهذا يعني إن جزءا من الإئتمان النقدي يمول من رأس المال.

٢. التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث (تحليل الإرتباط البسيط)

أ. تحليل معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال X1، نسبة السيولة X2، نسبة الرافعة المالية X3) مع المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية Y1):

جدول (٦) معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات (X1 & X2 & X3) والمتغير التابع (Y1)

المتغير	قيمة معامل الإرتباط	قيمة t المحسوبة	الدالة
X1	٠,٣٧٤	١,٥١٠	غير دالة
X2	٠,٣٣١	١,٢٩٥	غير دالة
X3	٠,٤٥٨	١,٩٤٤	غير دالة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الاصدار ٢٥

من الجدول (٦) نلاحظ الآتي:

١) بلغت قيمة معامل الأرتباط البسيط بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية (٠,٣٧٤)، وهي قيمة موجبة وغير دالة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (1.510)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (١,٧٦١) عند مستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية (١، ١٤)، وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية.

٢) بلغت قيمة معامل الأرتباط البسيط بين نسبة السيولة والعائد على حق الملكية (0.331) وهي قيمة موجبة وغير دالة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (1.295)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (١,٧٦١) عند مستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية (١،١٤)، وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة ومعدل العائد على حق الملكية.

٣) بلغت قيمة معامل الأرتباط البسيط بين نسبة الرافعة المالية والعائد على حق الملكية (0.458) وهي قيمة موجبة وغير دالة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (1.944) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (١,٧٦١) عند مستوى دلالة(٠,٠٥) ودرجة حرية (١،١٤)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية و العائد على حق الملكية.

تظهر تلك العلاقة من خلال تأثير ربحية السهم في المصرف إيجاباً أو سلباً بمحتوى الهيكل التمويلي للمصرف، فعندما يقوم المصرف بالإقتراض بمعدل ثابت التكلفة لتمويل عملياته الإستثماريه فإنه يحقق من ذلك عائداً على الإستثمار يزيد على تكلفة الديون، فإن ذلك سيؤدي إلى الزيادة في العائد الموزع على المساهمين، وهذا من ايجابيات الرافعة المالية، أما إذا لم يستطع المصرف تحقيق عائد يفوق كلفة التمويل للديون في استثماراته فإن الرافعة المالية عندئذ ستؤثر سلبا على أداء المصرف.

ب. تحليل معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال X1، نسبة السيولة X2، نسبة الرافعة المالية X3) والمتغير التابع (نسبة الإئتمان النقدي على الودائع Y2):

جدول (٧) معامل الإرتباط البسيط للمتغيرات المستقلة (X1 & X2 & X3) والمتغير التابع (Y4)

المتغير	قيمة معامل الإرتباط	قيمة t المحسوبة	الدالة
نسبة كفاية رأس المال X1	٠,٦٥٥	3.214	غير دالة
نسبة السيولة X2	٠,٧٤٨	4.220	غير دالة
نسبة الرافعة المالية X3	٠,٢٢٣	0.845	غير دالة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الاصدار ٢٥

من الجدول (٧) نلاحظ الآتي:

أ. بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع (٠,٦٥٥) هي قيمة موجبة وغير دالة، إذْ بلغت قيمة t المحسوبة (٣,٢١٤) هي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (١,٧٦١) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١،١٤) هذا يعني وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال ونسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع.

ب. بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط بين نسبة السيولة ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع (٠,٧٤٨) وهي قيمة موجبة وغير دالة إذْ بلغت قيمة t المحسوبة (4.220) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (١,٧٦١) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤،١) وهذا يعني وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع.

ج. بلغت قيمة معامل الإرتباط البسيط بين نسبة الرافعة المالية ونسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع (٠,٢٢٣) وهي موجبة وغير دالة إذْ بلغت قيمة t المحسوبة (0.845) وهي أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (١,٧٦١) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤،١) هذا يعني عدم وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع.

٣. التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث (تحليل الإنحدار الخطي البسيط)

أ. تحليل الإنحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المالX1**، نسبة السيولة**X2**، نسبة الرافعة المالية** X3**) مع المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية**Y1**):**

جدول (٨) الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة (**X1 & X2 & X**٣) في المتغير التابع (**Y1**)

المتغير	القيمة الثابتة	معامل بيتا	قيمة **t** المحسوبة	قيمة R^2	قيمة **F** المحسوبة
X1	**2.986**	٠,٠١٤-	**1.510**	**0.14**	**2.280**
X2	**1.827**	٠,٠٠٣-	**1.295**	**0.11**	**1.677**
X3	**0.002**	**0.005**	**1.944**	**0.21**	**3.781**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS** الإصدار ٢٥

من خلال الجدول (٨) يمكن ملاحظة الآتي:

١) بلغت قيمة F المحسوبة للمتغير X1 (٢,٢٨٠) وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (١٤،١)، وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية، وترى الباحثة إن سبب ذلك يرجع إلى زيادة رأس المال التنظيمي التي لم تستغل في تغطية الموجودات المرجحة بالمخاطر، بدليل إنخفاض قيمة الموجودات الخطرة داخل وخارج الميزانية، وهذا يشير إلى إن جزء كبير من رأس المال الأساسي بقي بصورة نقد عالي الجودة لم يتم إستغلاله، مما يؤدي إلى إنخفاض العائد والربحية، أما معامل بيتا بلغت قيمتها (0.014-) وهي قيمة سالبة وهذا يعني بأن العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية عكسية، وهذا ما آلت إليه نتائج إرتفاع نسبة كفاية رأس المال وإنخفاض نسبة العائد على حق المليكة، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.14) وهذا يعني بأن تغيير وحدة واحدة في نسبة كفاية رأس المال يفسر ما مقداره (١٤%) من العائد على حق الملكية.

٢) بلغت قيمة F المحسوبة للمتغير X2 (١,٦٧٧) وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (١٤،١) وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ومعدل العائد على حق الملكية. أما معامل بيتا فقد بلغت قيمتها (٠,٠٠٣-) وهي قيمة سالبة وهذا يعني بأن العلاقة بين نسبة السيولة ومعدل العائد على حق الملكية عكسية، هذا معناه إن المصرف إذا إحتفظ بنسبة سيولة عالية سوف تكون هناك نسبة من الموجودات السائلة عالية الجودة لم يتم إستغلالها وبالتالي تؤثر على الربح، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.11) وهذا يعني بان تغيير وحدة واحدة في نسبة السيولة يفسر ما مقداره (11%) من معدل العائد على حق الملكية.

٣) بلغت قيمة F المحسوبة للمتغير X3 (٣,٧٨١) وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (١٤،1) وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حق الملكية، وترى الباحثة إن عدم معنوية العلاقة يرجع إلى إعتماد نسبة الرافعة المالية على رأس المال الأساسي في تمويل موجوداتها ذات وزن مخاطر (٠%)، وبما أن قيمة رأس المال الأساسي تفوق قيمة الموجودات جاءت النسبة أعلى من النسب المعيارية، أما معامل بيتا فقد بلغت قيمتها (0.005) وهي قيمة موجبة وهذا يعني بأن العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حق الملكية طردية، وهذا غير مطابق للنظرية الإقتصادية ولما جاء في نتائج التحليل المالي. فقد أظهرت النتائج إرتفاع شديد في نسبة الرافعة المالية، نتيجة الإنخفاض في قيمة الموجودات، وهذا يعني إن جزء كبير من حقوق الملكية لم يتم إستغلاله في تمويل موجوداته، مما يؤدي

إلى إنخفاض العائد على حق الملكية، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٢١) وهذا يعني بأن تغيير وحدة واحدة في نسبة الرافعة المالية سوف يفسر ما مقداره (٢١%) من معدل العائد على حق الملكية، والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

ب. تحليل الإنحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال X1، نسبة السيولةX2، نسبة الرافعة الماليةX3) مع المتغير التابع (معدل الإئتمان النقدي على الودائعY2):

جدول (٩) الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المستقلة (X1 & X2 & X3) في المتغير التابع (Y2)

المتغير	القيمة الثابتة	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
X1	-٩٧,٣٤٦	٣,٠١٢	٣,٢١٤	0.43	١٠,٣٣٠
X2	113.279	٠,٩١٠	٤,٢٢٠	0.56	١٧,٨٠٧
X3	٢٠٠,٣٤٧	٠,٣١٤	٠,٨٤٥	0.05	٠,٧١٣

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الاصدار ٢٥

من خلال الجدول (٩) نلاحظ الآتي:

١) بلغت قيمة F المحسوبة للمتغير X1 (10.330) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٤,٦٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١، ١٤) وهذا يعني وجود علاقة معنوية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع، أما معامل بيتا قد بلغت (3.012) وهي قيمة موجبة وهذا يعني بأن العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع طردية. وبلغ معامل التحديد (0.43) وهذا يعني بأن تغيير وحدة واحدة في نسبة كفاية رأس المال يفسر(43%) من نسبة الإئتمان النقدي على الودائع، أما معادلة الإنحدار التقديرية فكانت بالشكل الآتي: Y4= -97.346+3.021 X1

٢) بلغت قيمة F المحسوبة للمتغير X2 (17.807) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٤,٦٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١،١٤) وهذا يعني وجود علاقة معنوية بين نسبة السيولة ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع، أما معامل بيتا فقد بلغت قيمتها (0.910) وهي قيمة موجبة وهذا يعني بأن العلاقة بين نسبة السيولة ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع طردية. وبلغ معامل التحديد (0.56) وهذا يعني بأن تغيير وحدة واحدة في نسبة كفاية رأس المال يفسر مامقداره (56%) من نسبة الإئتمان النقدي على الودائع أما معادلة الإنحدار فكانت الآتي: Y4 = 113.279+0.910 X2

٣) بلغت F المحسوبة للمتغير X3 (0.713) وهي أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (٤,٦٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١، ١٤) وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الرافعة المالية ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع، أما معامل بيتا فقد بلغت (٠,٣١٤) وهي قيمة موجبة وهذا يعني بأن العلاقة بين نسبة الرفعة المالية ونسبة الإئتمان النقدي على الودائع طردية. وبلغ معامل التحديد (0.05) وهذا يعني بأن تغيير وحدة واحدة في نسبة الرافعة المالية يفسر(5%) من نسبة الإئتمان النقدي على الودائع، أما معادلة الإنحدار فكانت بالشكل الآتي: Y4 = 200.347+0.314 X3

٤. التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث (تحليل الإنحدار المتعدد)

أ. تحليل الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال X1، نسبة السيولةX2، نسبة الرافعة المالية X3) مع المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكيةY1):

جدول (١٠) الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة (X١ & X2 & X1) في المتغير التابع (Y1)

المتغير	القيمة الثابتة	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
نسبة كفاية رأس المال X1	2.275	-٠,٠٢١	0.635	0.27	1.459
نسبة السيولة X2		0.003	0.396		
نسبة الرافعة المالية X3		0.004	1.366		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الاصدار ٢٥

من الجدول (١٠) نلاحظ تأثير كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حق الملكية، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (١,٤٥٩) وهي أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (٣,٤٩) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (٣، ١٢)، وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية مع معدل العائد على حق الملكية، ومن معامل بيتا (0.004, ٠,٠٠٣, -٠,٠٢١) السالبة لنسبة كفاية رأس المال والموجبة لنسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية، هذا يعني أن التأثير عكسي لنسبة كفاية رأس المال مع معدل العائد على حق الملكية، وطردي

لنسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية مع معدل العائد على حق الملكية، وبلغ معامل التفسير (0.27) هذا يعني أن تغير وحدة واحدة في كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية يفسر (٢٧%) من العائد على حق الملكية.

ب. تحليل الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال X1، نسبة السيولة X2، نسبة الرافعة المالية X3) مع المتغير التابع (معدل الإئتمان النقدي على الودائعY2):

جدول (١١) الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة (X1 & X2 & X3) في المتغير التابع (Y2)

المتغير	القيمة الثابتة	معامل بيتا	قيمة t المحسوبة	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة
نسبة كفاية رأس المال X1	96.578	-2.588	1.422	0.86	24.187
نسبة السيولة X2		1.796	3.798		
نسبة الرافعة المالية X3		0.761	4.518		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الاصدار ٢٥

من الجدول (١١) نلاحظ تأثير كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية لمصرف التعاون الإسلامي على معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٢٤,١٨٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٣,٤٩) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (٣، ١٢)، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية مع معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع، ومن قيمة معامل بيتا السالبة لنسبة كفاية رأس المال والموجبة لنسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية (-٢,٥٨٨، ١,٧٩٦، ٠,٧٦١)، هذا يعني أن التأثير عكسي لنسبة كفاية رأس المال مع معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع، وطردي لنسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية مع معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع، وبلغت قيمة معامل التفسير (0.86) وهذا يعني أن تغير وحدة واحدة في كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية سوف يفسر مامقداره (86%) من معدل توظيف الإئتمان النقدي على الودائع.

سادسا: الإستنتاجات والتوصيات

١. **الإستنتاجات:** توصلت الباحثة إلى جملة من الإستنتاجات الآتية:

١. أظهرت نتائج البحث أن نسبة كفاية رأس المال في مصرف التعاون الإسلامي وعلى مدى سنوات البحث كانت أعلى من النسبة المعيارية المعتمدة من قبل البنك المركزي (١٢%) كحد أدنى، نتيجة تعليمات البنك المركزي والتي تنص على زيادة رأس المال التنظيمي ليصل إلى (٢٥٠) مليار دينار، وكذلك نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية والتي تمثل (مقام النسبة) قليلة مقارنة مع رأس المال التنظيمي، أي أن مصرف التعاون الإسلامي لايدخل بإستثمارات خطرة، وهذا لايتناسب مع حجم النشاط الذي يقوم به، وبالتالي لا يتناسب مع مستوى الأرباح، فضلا عن تجميد السيولة الفائضة بدون تدويرها، وبذلك تكون المصارف العراقية أقل قدرة على خلق النقد مقارنة فيما إذا أستغلت مواردها بالشكل الأمثل، لتكون المصارف قادرة على تحمل الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية.

٢. قيام مصرف التعاون الإسلامي بإتباع سياسة تحفظية في منح الإئتمان والإستثمار، نتيجة عوامل بيئية، مما أدى إلى إنخفاض رصيد المرابحات والإئتمان، وهذا ما آلت إليه من إرتفاع مؤشرات نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة وعلى مدى سنوات البحث أكثر من النسب المعيارية المطلوبة.

٣. أظهرت نتائج التحليل المالي إن إرتفاع (نسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع) كانت نتيجة لإنخفاض حجم الودائع في حسابات الزبائن وخاصة الشركات نتيجة الوضع الإقتصادي في البلد وعدم تسديد الوزارات مستحقات المقاولين والشركات المتعاقدة معها، وإن زيادة حجم الإئتمان الممنوح لايتناسب مع حجم الودائع، وهذا يشير إلى أن جزءا كبيرا من الإئتمان النقدي ممول من رأس المال وليس على الودائع، بدليل بلغ رصيد إجمالي الودائع (١٨,٨٠٥) مليار في حين بلغ إجمالي حقوق الملكية (٢٦٥,١٠٠) مليار، وهذا يشير إلى وجود خلل في عمل المصرف نتيجة عدم قدرته على جذب الودائع.

٤. تشير النتائج الى وجود علاقات معنوية (طردية) بين مؤشرات متطلبات الرقابة الإشرافية ومؤشرات الأداء المالي، والمتمثلة بـ (نسبة الرافعة المالية مع نسبة الربحية، نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة مع معدل توظيف الإئتمان النقدي إلى الودائع)، إذ كلما ترتفع نسب مؤشرات متطلبات الرقابة الإشرافية ترتفع معها نسب مؤشرات الربحية وتوظيف الأموال.

٥. وجود بعض المتغيرات التي لم تظهر بينها علاقات معنوية، تتمثل بـ (نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة، مع نسبة الربحية، ونسبة الرافعة المالية مع معدل العائد على الودائع)، وذلك يرجع لأسباب متعلقة في بيئة العمل المصرفي الإسلامي في العراق، وما يواجهه من مشاكل وتحديات أثرت بشكل أو بآخر على نشاط هذه المصارف، من خلال توقف بعض فروع المصارف العاملة في المناطق التي تعرضت للدمار والسلب.

٦. وأن السبب في عدم وجود علاقة معنوية بين (متطلبات الرقابة الإشرافية) المتمثلة بـ نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الرافعة المالية مع (نسبة الربحية) المتمثلة بـ معدل العائد على حق الملكية، يرجع إلى الخلل الواضح في الهيكل التمويلي، نظرا لزيادة رأس المال بناء على تعليمات البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس الأموال والإحتياطيات، مما أدى إلى ظهور خلل في الهيكل التمويلي (مصادر التمويل المقترض والتمويل الممتلك)، وهذه الزيادة رفعت من معدلات حق الملكية بنسبة لاتتلائم مع حجم النشاط الذي يزاوله.

٧. أظهرت نتائج التحليل المالي إن إرتفاع كل من (نسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع) كانت نتيجة لإنخفاض حجم الودائع في حسابات الزبائن وخاصة الشركات نتيجة الوضع الإقتصادي في البلد وعدم تسديد الوزارات مستحقات المقاولين والشركات المتعاقدة معها، وإن زيادة حجم الإئتمان الممنوح لايتناسب مع حجم الودائع، وهذا يشير إلى أن جزءا كبيرا من الإئتمان ممول من رأس المال وليس من الودائع، بدليل بلغ رصيد إجمالي الودائع (١٨,٨٠٥) مليار في حين بلغ إجمالي حقوق الملكية (٢٦٥,١٠٠) مليار، وهذا يشير إلى وجود خلل في عمل المصرف نتيجة عدم قدرته على جذب الودائع.

٢. التوصيات

أ. ضرورة قيام مصرف التعاون الإسلامي بإستثمار الفائض من (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة) والذي يفوق الحاجة إليه، إذ يمثل هذا الفائض (نقد عالي الجودة)، وإستغلاله بالشكل الأمثل. وإيجاد السبل الملائمة لزيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، إذ كلما زادت المخاطرة زاد العائد، عن طريق تغيير أوجه توظيف مواردها المالية بما يحقق زيادة في حجم موجوداتها المرجحة بأوزان المخاطرة.

ب. ضرورة قيام مصرف التعاون الإسلامي بعملية التوازن بين هيكل التمويل الداخلي (حقوق الملكية)، والخارجي (الودائع)، والإبتعاد عن التركزات الإئتمانية التي قد تعرض المصرف إلى مخاطر عديدة، وهذا ما آلت إليه من إرتفاع نسبة الإئتمان النقدي إلى الودائع إذ بلغت (٤٩٠%) حدا أعلى في عام ٢٠١٨، ونظرا لإنخفاض رصيد الودائع إذ بلغت (١٨) مليار، وكان رصيد الإئتمان النقدي (٩٢) مليار، هذا يعني إن الجزء الأكبر من الإئتمان النقدي ممول من رأس المال وليس من الودائع.

ت. ضرورة قيام مصرف التعاون الإسلامي بالعمل على تخفيض نسبة الإئتمان النقدي بما يتلاءم والنسبة المعيارية المتعارف عليها (٧٠%) كحد أعلى، للحد من مخاطر الإئتمان. والإعتماد على مصادر التمويل من خلال حقوق الملكية والإبتعاد قدر الإمكان عن التمويل من خلال القروض.

ث. ان هيكلية التمويل المصرفي تعتريه كثير من الاخفاقات والمعوقات، ولغرض زيادة الإئتمان والتمويل الأجمالي من المصارف وتفعيل مساهمتها في أوجه الاستثمار المختلفة ودفع مسيرة التنمية وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق، يتطلب تفعيل وتعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة هدفاً إجتماعياً وإقتصادياً وأن يكون للبنك المركزي العراقي دورٌ إشرافيٌ ورقابي فعالا في ذلك على أن يتولى تطوير مبادراته وتفعيلها.

ج. مراجعة وتقييم وإعادة تصنيف المصارف وفق معايير كفاءة الأداء والنشاط، بإعتبار المعايير الدولية المعتمدة وعلى أن تقوم بعملية المراجعة والتقييم (مؤسسات محاسبية حيادية دولية معتمدة)، وتحت إشراف البنك المركزي العراقي.

ح. قيام البنك المركزي العراقي بإعداد دراسة تحليلية لمراجعة واقع مصرف التعاون الإسلامي، في ضوء نتائج أعماله لعام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٩/١٢/٣١، وإتخاذ القرارات لمعالجة المشاكل ومعوقات العمل.

خ. ضرورة أن تكون النسب المعتمدة من قسم الرقابة المكتبية شاملة للقوائم المالية كافة والحسابات ليتم إكتشاف الإنحرافات والمخاطر التي قد تؤثر على الأداء المالي، وضرورة التنسيق بين قسم الرقابة المكتبية والرقابة والتفتيش الميداني في دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي، مما يسهم في رفع كفاءة وفاعلية الرقابة الإشرافية في مواجهة التعثر المالي في الوقت المناسب، و

ضرورة قيام دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان بوضع منهج متكامل وخطة سنوية تشمل جميع المصارف العاملة في العراق لعملية التفتيش الميداني، إستنادا إلى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، على أن يكون ذلك المنهج التفتيشي مكتوباً وشاملاً لكافة للمخاطر المحتملة كافة تعتمده اللجان التفتيشية، مما يؤدي إلى إكتشاف المخاطر في وقت مبكر.

د. قيام البنك المركزي العراقي بإعادة النظر بدراسة إمكانية تخفيض الاحتياطي القانوني المستقطع من المصارف وتجميده لدى البنك المركزي العراقي بدون إستثمار، إذ إن هذه المبالغ المجمدة يمكن أن تستثمر للاستفادة منها لدعم المصارف الخاصة، ويمكنها من توسيع نشاطاتها الاستثمارية والبحث عن منتجات مصرفية جديدة.

ذ. من الضروري عند الرقابة على مصرف معين، أن يأخذ البنك المركزي العراقي في نظر الإعتبار حجم المخاطر المحتملة التي يتعرض لها المصرف بسبب كيانات المجموعة المصرفية، وقد تشكل كيانات المجموعة (سواء داخلها أو خارجها) مصدر قوة، أو ضعف، قادرة على إلحاق الضرر بالمركز المالي للمصرف، وسمعته وأمنه وسلامته. وقد اشتملت المبادئ الأساسية للرقابة الإشرافية الفعالة، مبدءا أساسيًا مخصصًا للرقابة الموحدة على المجموعات المصرفية. إلا أنها قد شددت على أهمية الشركات الأم والكيانات غير المصرفية الأخرى في المجموعة، عند أي تقييم للمخاطر التي يتحملها المصرف أو المجموعة المصرفية. وتمتد "حدود المخاطر" الرقابية هذه إلى ما هو أبعد من حدود مفاهيم المحاسبة الموحدة. ويتعين على البنك المركزي في أثناء تأديته لمهامه، أن يراقب المخاطر على نطاق واسعٍ، سواء نتجت من المصرف نفسه، أو من الكيانات المرتبطة به، أو من البيئة المالية الكلية السائدة، بدلا من النظر إلى الميزانيات الختامية لكل مصرف.

المصادر

التشريعات المصرفية

١. نظام ممارسة مهنة المراقب وتدقيق الحسابات العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٩٩
٢. دليل تدقيق رقم (٤) دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية لسنة ٢٠٠٠.
٣. قانون البنك المركزي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤
٤. الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥.
٥. قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١١.
٦. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥.
٧. دليل الحوكمة المؤسسية ٢٠١٧.
٨. ضوابط نسبة تغطية السيولة زنسبة التمويل المستقر لسنة ٢٠١٧.
٩. ضوابط إدارة المخاطر لسنة ٢٠١٨
١٠. ضوابط معيار كفاية رأس المال وفق بازل ٣ لسنة ٢٠١٨

الكتب

١. البديري، حسن جميل، البنوك_ مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٢. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر ٢٠١٢.
٣. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٤.
٤. حشاد، نبيل، هل المصارف الإسلامية مستعدة التطبيق بازل ٢، مجلة إتحاد المصارف العربية ٢٠٠٦.
٥. الخطيب، محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، ط ١، الأردن، ٢٠١٠.
٦. السنهوري، محمد مصطفى، الإدارة الإستراتيجية النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣.
٧. الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصرف المعاصر، الجزء الخامس عشر: تحليل وتقييم أداء المصرف، الأكاديمية.
٨. العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي المصرفي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٩.
٩. الصيرفي، محمد، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٠. عباس، علي، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
١١. عبد الله، خالد أمين، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧.
١٢. عبد الله، خالد أمين، إدارة العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

١٣. عبد النبي، محمد أحمد، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
١٤. الكرخي، مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار الدنادج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧.
١٥. محمد، محمد عبدالله شاهين، محافظ الأوراق المالية، مادة محمية بموجب حقوق النشر، ٢٠١٨.
١٦. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الأمارات، ٢٠٠٩.
١٧. موسى، شقيري نوري، ونور محمود ابراهيم، والحداد وسيم محمد، وذيب سوزان سمير، ادارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن،٢٠١٥.
١٨. الياور، علي عصام محمد علي، نظام الرقابة الداخلية الإطار النظري والإجراءات العلمية، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقتصادية، ٢٠١٤.

الرسائل والأطاريح

١. حجاج، نفيسة، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي" دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية للفترة (٢٠١٤-٢٠١٠)، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الإقنصادية تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٧.
٢. دغيم، علاء داشتي، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل على الأداء المالي، جامعة المثنى.٢٠١٧.
٣. الركابي، سماح حسين علي، تشريعات الرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتكاملتها في مكافحة الفساد، كلية القانون – جامعة بابل،٢٠١٨.
٤. عبدو، شهيرة، الرقابة البنكية داخل النظام المصرفي الجزائري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري **BNA** وكالة مستغانم، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، في العلوم المالية والمحاسبية تخصص تدقيق ومراقبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ٢٠١٨.
٥. غربة، ليندة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام نسب النشاط والربحية، مذكرة مساتر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٥.
٦. نوبلي، نجلاء، إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في تقسيم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، ٢٠١٥.

البحوث المنشورة

١. إسماعيل، الأستاذ علي محسن، محافظ البنك المركزي العراقي، الإحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، أبحاث في السياسة النقدية، مجلة علمية نصف سنوية متخصصة بالسياسة النقدية تصدرها دائرة الأحصاء والأبحاث، العدد الأول ٢٠١٦.
٢. الإمام، صلاح الدين محمد أمين، والشمري، صادق راشد،تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية الدولية نظام crafte أنموذجا، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد٩٠: ٢٠١١).
٣. محمد، فلاح حسن، دور نظام الرقابة المالية في منع ظاهرة تهريب العملة الاجنبية" بيع العملة في البنك المركزي العراقي إنموذجا. هيئة النزاهة، مجلة النزاهة العدد٦، ٢٠١٣.

المواقع الألكترونية

الموقع الرسميُ لمصرف الرشيد، http://rasheedbank.gov.iq/remot.htm

المصادر الأجنبية

11. Obert, Robert (Auteur). Révision et certification des comptes. Paris: Ed. Dunod, 4ème Ed., 1995, p. 43.
12. Kinicki & Williams , Angelo , Brain k, Management A Practical Introduction,3rd Ed , The McGraw Hill companies, new york ,2008.
13. Renard J, théorie et pratique de l'Audit interne Organisation, Paris, 2002.
14. A PRACTICAL GUIADE, ISO 31000, RISK MANAGEMENT ITC, UNDO, PUBLISHED IN SWITZERLAND, 2015.
15. Taiwen Fengand others, Environmental management systems and financial performance: the joint effect of switching cost and Vimrova Hana, financial anlysis tools,from traditional indicators through contemporary instrument to complex performance measurement and management systems in the czech business practice,procedia economics and finance,25,2015,p: 167